تلقي الخبر بالقبول وأثره في المسائل الأصولية

د. أمل بنت عبدالله القحيز

الأستاذ المشارك في قسم أصول الفقه بكلية الشريعة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مستخلص. هذه الدراسة تتناول جانبا هاما من جوانب الاحتجاج بالسنة ، وأثرها عند الأصوليين، وهو تلقي الخبر بالقبول وأثره عند الأصوليين، ويهدف البحث إلى تحقيق المراد منه، وبيان ما يترتب على قبول العلماء له. وقد اعتمدت الدراسة على المصادر الأصولية الأصيلة، مع الاستعانة ببعض المصادر الحديثية ذات الصلة، وعلى إثبات موقف الأصوليين، مع توثيق ذلك من كتبهم مباشرة. وقد ظهر من خلال الدراسة عدم عناية الأصوليين بتحرير هذا المصطلح، وتداخله بين عدة مفاهيم، وبناء عليه فقد اختلف في ترتيب بعض الآثار عليه كالوصف بالصحة أو الإجماع، كما خلصت الدراسة إلى إفادته للعلم، وإمكانية حكاية الاتفاق على مضمونه ، والعمل به في إثبات القواعد الأصولية، والأحكام الفقهية. **الكلمات المفتاحية:** التلقي - الخبر - تلقته الأمة - نقله العامة

المقدمة

يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن
محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستهديه، ونستغفره،
ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من

٣- أن هذا الموضوع- حسب علمي- لم يسبق إفراده بالدراسة الأصولية؛ فدراسته تغطي الفراغ البحثي فيه. الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات سابقة حول موضوع تلقي الخبر بالقبول إلا أنها في مجملها دراسات حديثة، وقد تتضمن إشارات إلى الأثر الفقهي للتلقي بالقبول، إلا أنني لم أجد دراسة تبرز معنى وأثر التلقي بالقبول عند الأصوليين بشكل مستقل، ومن الدراسات حول الموضوع:

- تلقي الحديث الضعيف بالقبول في كتب السنة وأثره في الأحكام الشرعية، بحث تكميلي لمرحلة الماجستير في الحديث، للباحث: محمد هاشم غالب/ ١٤٣٢هـ- جامعة العلوم الإسلامية بالأردن، وقد اعتنى الباحث بطرح الموضوع من مظاهره في كتب الحديث والمصطلح بالدرجة الأولى، ومن خلال كتب الفقه بالدرجة الثانية، وفي هذا البحث ستكون العناية برأي الأصوليين بالدرجة الأولى، كما تختلف محاور البحث في الدراستين.

- تقوية الحديث الضعيف بين الفقهاء والمحدثين، د. محمد بن عمر بن سالم بازمول، الأستاذ المشارك في قسم الكتاب والسنة في كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى، وقد أدار الباحث بحثه حول سبعة طرق لتقوية الحديث الضعيف، وضمن إحدى الطرق تلقي العلماء له وتداوله بينهم دون نكير، وهذا البحث يختلف من حيث تناول تلقي الخبر بالقبول بشكل مفصل.

فإن السنة المطهرة مصدر أساسي من مصادر التشريع التي لا يناعز مسلم في حجيتها من حيث الجملة، حيث تتنوع إلى مراتب متفاوتة، والمتأمل لما كتبه الأصوليون يلحظ اهتمامهم بالأحاديث التي تلقتها الأمة بالقبول، ولما كان لاتصاف الخبر بهذا الوصف من كبير الأثر عندهم؛ فقد عرّضت بعد الاستعانة بالله على الكتابة فيه تحت عنوان:

تلقي الخبر بالقبول وأثره في المسائل الأصولية أهداف الموضوع:

١- تحقيق مقصود الأصوليين بتلقي الخبر بالقبول.
٢- إبراز أثر تلقي الخبر بالقبول على المسائل الأصولية.
مشكلة البحث: شيوع هذا المصطلح، وترتيب الآثار عليه دون بيان المراد منه، وتداخله مع عدد من المفاهيم الأخرى.

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره :

١- كثرة ورود مصطلح (تلقي الخبر بالقبول) على ألسنة المحتجين بالسنة من الأصوليين والفقهاء مما يستدعي إفراده بالدراسة البحثية.

٢- تعلق موضوع البحث بالسنة النبوية، وهي المصدر الثاني للتشريع، واستنباط الأحكام، مما يزيده أهمية.

٣- شهرة هذا المصطلح عند الأصوليين والفقهاء، مع ظهور أثره في قضايا أخرى كالاحتجاج بالحديث، ونقل الاتفاق وغيرها.

المقدمة: وتتضمن الافتتاح، وبيان أهمية الموضوع،
والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.
المبحث الأول: معنى تلقي الخبر بالقبول .
المبحث الثاني: أثر التلقي بالقبول في المسائل
الأصولية، وفيه خمسة مطالب:
المطلب الأول: تصحيح الحديث وزوال علته.
المطلب الثاني: القرب من التواتر .
المطلب الثالث: إفادة العلم.
المطلب الرابع: نقل الاتفاق على مضمونه.
المطلب الخامس: ثبوت العمل به.
الخاتمة ، فهرس المصادر و المراجع .
منهج البحث:

- العناية بالمصادر الأصلية للموضوع، والاستقراء
للمادة العلمية من مظانها، مع الاستفادة من المراجع
الحديثية التي تخدمه.
- الحرص على توثيق الأقوال والمسائل وعزوها إلى
مصادرها.
- دعم الرأي الأصولي بأقوال الأصوليين ما أمكن،
نظرًا لضرورة إبراز أثر موضوع البحث عندهم.
- عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من كتاب الله.
- تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية؛ فإن كان
في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به وإن كان في
غيرهما بينت مصدره، مع الإشارة إلى درجته صحة
وضعهًا.

- تلقي الأمة للحديث بالقبول، النشأة والمفهوم
والتطور، د. عمار بن أحمد الحريري، الأستاذ المشارك
في تخصص الحديث النبوي جامعة العلوم الإسلامية
- الأردن، وهو دراسة حديثة اهتمت بدراسة هذا
المصطلح من حيث بيان معناه ومدى تطور استخدامه
عند المحدثين، وإطلاقه على الصحيحين بشكل
خاص، وتشترك هذه الدراسة مع البحث المذكور في
بيان معنى مفهوم تلقي الخبر بالقبول، وكذلك فيما
تناوله الباحث في صفحة واحدة عن تأصيله عند
الأصوليين.

- العلم المنيف فيما قيل عنه تلقي بالقبول أو عليه
العمل من الحديث الضعيف، د. محمد بن ظافر
الشهري، بحث منشور في مجلة الحكمة، العدد ٣١
في العام ١٤٢٦ هـ -،

- مفهوم تلقي الأمة الحديث بالقبول في النقد
الحديثي، محمد مختار ضرار المفتي - كلية الشريعة
بجامعة آل البيت - الأردن، ومنشور في مجلة جامعة
الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، العدد ١ في العام
٢٠١٧م.

والدراسات الأخيرتان كذلك من الدراسات الحديثية،
وهذا ما يجعل طبيعة الدراسة في هذا البحث مختلفة؛
إذ التركيز على موقف الأصوليين بالدرجة الأولى.

**خطة بحث: تلقي الخبر بالقبول وأثره في المسائل
الأصولية**

**ينتظم هذا البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة
وفهارس.**

معاً، ويقع ذلك بالإدراك بالحس وبالبصر وبالبصيرة
(٣).

ومن استعمال الشرع للفظ التلقي ومشتقاته قوله تعالى:

﴿وَأَنَّكَ لَتَلَقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]،
وقوله

تعالى: ﴿فَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ

التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧]، وكذلك ما جاء في الحديث
من نهيه عليه الصلاة والسلام عن تلقي الركبان (٤)،
فأصل التلقي التعرض للقاء، ثم وضع موضع القبول والأخذ،
والاستقبال للشيء، ثم وضع موضع القبول والأخذ،
و(تلقى) من الأفعال التي قد يشترك فاعلها ومفعولها
في صلاحية وصف كل منهما به؛ فيتعاوضان عمله
فيهما (٥).

أما الخبر، فالخاء والباء والراء أصلان في اللغة،
الأول: العلم، والثاني يدل على لين ورخاوة وعرز، فمن
الأول الخبر العلم بالشيء، ومن الأصل الثاني الخبراء
وهي الأرض اللينة، والمخابرة وهي المزارعة على
بعض ما يخرج من الأرض (٦).

والخبر في هذا البحث من الأصل الأول، فالخبر: ما
أتاك من نبأ عن تستخبره، وجمعه أخبار، تقول: لي
بفلان خبرة وخبر، والله سبحانه الخبير أي العالم بكل

- بيان المعاني الاصطلاحية لألفاظ البحث دون
اللغوية منعاً من الاستطراد والإطالة، وهذا باستثناء
مفردات العنوان.

هذا وأحمد الله سبحانه وتولى على ما تفضل به علي
من إتمام هذا البحث، وأسأله أن يكتب له القبول والنفع،
كما أتقدم بشكر عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية على ما تقدمه من جهد
لدعم الباحثين ومسييرة البحث العلمي، وتفضلهم بقبول
تمويل هذا المشروع برقم (٠٠٢-٠٢-١٢-١٩). وآخر
دعوانا أن الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف
الأنبياء والمرسلين.

المبحث الأول: معنى تلقي الخبر بالقبول

تلقي الخبر بالقبول مركب من ثلاثة ألفاظ، التلقي،
والخبر، والقبول.

فأما التلقي، فهو في اللغة: مصدر لَقِيَ، واللام والقاف
والحرف المعتل أصول ثلاثة: أحدها يدل على عوج،
والآخر على توافي شيئين، والآخر على طرح شيء.
فمن الأول: اللقوة وهي داء يأخذ في الوجه يعوج منه،
ومن الثاني: اللقاء والملاقاة، ومن الثالث قولنا: أَلْقِيتُ
الشيء إذا نبذته (١).

والمعنى المراد بالبحث هو من الأصل الثاني، يقال:
لقى فلان فلاناً وتلقاه لقاءً وملاقاة وتلقياً إذا صادفه
وقابله واستقبله (٢)، واللقاء مقابلة الشيء ومصادفته

(٢٠٥٤) كتاب البيوع، باب النهي عن تلقي الركبان ٧٥٨/٢،
والحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٥٢١) كتاب
البيوع، باب تحريم بيع الحاضر للبادي ١١٥٧/٣.
(٥) ينظر: تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان،
النيسابوري (٢٦٢/١).
(٦) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس (ص/٣٢١) مادة (خبر).

(١) ينظر: المقاييس في اللغة، ابن فارس (ص/٩٢٤) مادة (لقي).
(٢) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري (٢٢٧/٩)، لسان العرب، ابن
منظور (٢٥٣/١٥-٢٥٤)، المصباح المنير، الفيومي (٢٨٧/٢)، تاج
العروس، الزبيدي (٤٧٤/٣٩) مادة (لقي).
(٣) ينظر: المصباح المنير، الفيومي (ص/١٣٩) مادة (لقي).
(٤) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه برقم

بقبول، ولم يقل: بتقبل؛ للجمع بين الأمرين: التقبل الذي هو التلقي في القبول، والقبول المقضي للرضا والإثابة^(٧).

وهذه المفردات - عدا الخبر - معانيها في الاصطلاح لا تخرج عن استعمالها في وضع اللغة.

فأما الخبر فهو عند الأصوليين ما تطرق إليه التصديق والتكذيب، نحو زيد قائم، أو قام زيد؛ فخرج بذلك الأمر والنهي والتمني والاستفهام والدعاء، وذلك مثل: قم، لا تقم، ليتك تقوم، هل تقوم؟ اللهم أقم^(٨)، والمقصود به هنا خبر الرسول ﷺ وهو لا يحتمل إلا التصديق. وإذا ما وصل الأمر لمعنى (تلقى الخبر بالقبول) إجمالاً فإن الباحث قد يعجز عن العثور على حد واضح له؛ إذ أكثر كلام العلماء حول هذا المفهوم منصب على أثر التلقي وثمرته، دون حقيقة واضحة تبرز معنى هذه المرحلة العملية في التعامل مع الحديث، وقد يعود ذلك لأمر:

أولاً: صدق هذا الوصف على درجات متفاوتة للحديث، فقد يطلق على أحاديث الصحيحين، وعلى

شيء، وخبرت الأمر أي علمته، وخبرت الأمر أخبره إذا عرفته على حقيقته.

قال تعالى:

﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾^(١) [الزلزلة: ٤] أي تخبر عما عمل عليها^(٢).

والمقصود بالخبر هنا هو المرادف لحديث رسول الله ﷺ، وهو ما أضيف للنبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير^(٣).

والقبول في اللغة: مصدر قبل يقبل قبولاً، والقاف والباء واللام أصل واحد صحيح يدل مواجهة الشيء للشيء^(٤)، وهو مصدر شاذ، وقد جاء على وزن فَعُول، كما هو الحال في الوضوء والطهور والولوع والوقود وعدتها خمسة، يقال: على فلان قبول: إذا قبلته النفس، وفي الحديث: (ثم يوضع له القبول في الأرض)^(٥)، وقبلت الشيء قبولاً إذا رضيته^(٦).

قال تعالى: ﴿فَنَقَّبَلْهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ [آل عمران: ٣٧]، أي قبلها، وقيل: تكفل بها، وإنما قال:

له القبول في الأرض) والحديث متفق عليه فقد أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٠٣٧) كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة ١١٧٥/٣، ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٣٧) كتاب البر والصلة والآداب، باب إذا أحب الله عبداً حبه إلى عباده ٢٠٣٠/٤. (٦) ينظر: لسان العرب، ابن منظور (٧١/٥)، تاج العروس، الزبيدي (٢٠٩/٣٠) مادة (قبل). (٧) ينظر: تاج العروس، الزبيدي (٢٠٩/٣٠) مادة (قبل). (٨) ينظر: المعتمد، البصري (٧٤/٢)، البرهان، الجويني (٣٦٧/١)، قواطع الأدلة، السمعاني (٢٣٠/٢)، شرح مختصر الروضة، الطوفي (٦٧/٢).

(١) الآية ٤/ سورة الزلزلة. (٢) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهر (١٥٧/٧)، مقاييس اللغة، ابن فارس (ص/٣٢١)، لسان العرب، ابن منظور (٢٢٦/٤-٢٢٧)، المصباح المنير، الفيومي (ص/٨٧) مادة (خبر). (٣) ينظر: العدة، أبو يعلى (٨٤٠/٣)، شرح نخبة الفكر، ملا علي قاري (١٥٣/١)، تدريب الراوي، السيوطي (١٨٤/١). (٤) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس (ص/٨٤٢) مادة (قبل). (٥) جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: (إذا أحب الله العبد نادى جبريل إن الله يحب فلاناً فأحبه، فيحبه جبريل، فينادي جبريل في أهل السماء إن الله يحب فلاناً فأحبه، فيحبه أهل السماء، ثم يوضع

والمقصود بتأويل الحديث مع تلقي العلماء له بالقبول، أن المعنى قد لا يكون محل اتفاق فيما بينهم^(٥)، وليس المقصود الاختلاف في العمل بالحديث، بحيث يسوغ تركه؛ فهذا مؤشر على عدم تلقيه بالقبول^(٦).

والذي يظهر أن التلقي بالقبول أمر مستقل عن الآثار الناتجة عنه رغم وجود الارتباط بينهما؛ وعليه فهو مختلف عن العمل رغم العلاقة بينهما، ويظهر ذلك من خلال قول الرازي رحمه الله: "عمل أكثر الأمة بخلاف الخبر لا يوجب رده، وعمل أكثر الأمة بموجب الخبر لا يوجب قبوله؛ لأن أكثر الأمة بعض الأمة، وقول البعض ليس بحجة، إلا أن ذلك وإن لم يكن حجة فهو من المرجحات"^(٧).

أما ابن أمير الحاج رحمه الله فقد نقل عن الحنفية تفسير تلقي الأمة بالقبول بأنه مقابلته بالتسليم والعمل بمقتضاه^(٨)؛ فالتلقي بالقبول مرحلة سابقة للعمل، وقد يكون موجباً له^(٩)، وتفسير التلقي بالقبول بالتسليم تفسير معتبر كما سيأتي.

ومن المعاني التي يمكن تفسير المتلقى بالقبول بها معنى الاستفاضة والشهرة، والمشهور هو ما كان

بعض كتب السنن والمسانيد^(١)، وكذلك على الأحاديث الضعيفة أو التي لا يعرف لها إسناد ثابت، أو المختلف في تصحيحها تضعيفها، ويوصف به أيضاً الحديث المستفيض، والمقبول.

ثانياً: أن وصف التلقي بالقبول ليس مختصاً بالحديث فقد قد يعبر به عن قضايا أخرى، ويستعمله الأصوليون في وصف العمل بالإجماع، والاجتهاد، والرأي، أو القياس^(٢).

ثالثاً: أن التلقي بالقبول يطلق والمراد به ثمرته.

وقد نسب الصنعاني رحمه الله للأصوليين أن معنى الخبر المتلقى بالقبول بأنه الذي تكون الأمة بين عامل به ومتأول له؛ إذ لا يكون ذلك إلا فيما صح لهم^(٣).

ولعل الصنعاني رحمه الله يشير بذلك إلى ما نقل عن الإسفراييني رحمه الله في وصف أحاديث الصحيحين بأنها الأخبار المقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن وقع بعض الخلاف في روايتها وطرقها، فمن خالف حكم هذه الأحاديث، وليس له تأويل سائغ للخبر نقضنا حكمه؛ لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول^(٤).

بالقبول مع الخلاف في معناه، وخبر: (نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة) فقد توسعوا في تخريج هذا الحديث على وجه كثيرة، واختلفوا في تأويله على حسب الأصول المعتمدة لديهم، ينظر: الاستذكار، ابن عبد البر (١٦٣/٤٩٠، ٧/٦).

(٦) المرجع السابق ٢٥/٨.

(٧) المحصول مع النفائس، الرازي (٣١٣٥/٧).

(٨) ينظر: التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج (٣٩٤/٢)، وكذلك ما جاء في: تيسير التحرير، أمير بادشاه (١١٢/٣).

(٩) ينظر: اليواقيت والدرر، المناوي (٣١٢/١).

(١) ينظر: ما ذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية (٩٩/١) - على سبيل المثال - عن مسند الإمام أحمد: "هذا التأليف العظيم الذي تلقته الأمة بالقبول والتكريم، وجعله إمامهم حجة يرجع إليه، ويعول عند الاختلاف عليه".

(٢) ينظر على سبيل المثال في: البرهان، الجويني (٥٠٧/٢).

(٣) ينظر: ثمرات النظر، الصنعاني (١٣٣)، إجابة السائل شرح بغية الأمل، الصنعاني (١٠٢/١)، وينظر أيضاً في: إرشاد الفحول، الشوكاني (ص/٣٢).

(٤) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي (٢٨٠/١).

(٥) كاتفاق العلماء على تلقي خبر: (الولد للفراش، وللعاهر الحجر)

ويمكن وصف العلاقة بين الخبر المستفيض والمتلقى بالقبول بعلاقة العموم والخصوص المطلق؛

فالمستفيض لا يلزم كونه متلقى بالقبول.

أما إذا نظرنا إلى قضية التلقي بالقبول دون قصر على الخبر؛ فالعلاقة بينه وبين الاشتهار هي علاقة العموم والخصوص الوجهي.

يوضح ذلك قول أمير بادشاه رحمه الله: "ثم الظاهر أنه لا تلازم كلياً بين الاشتهار وتلقي الأمة له بالقبول؛ إذ قد يوجد اشتهار للشيء بلا تلقي جميع الأمة له بالقبول، وقد تتلقى الأمة الشيء بالقبول بلا روايته على سبيل الاشتهار" (٧)، وهذا يوافق ما أقره المحدثون من كون المشهور ليس مقبولاً كله، بل فيه المقبول والمردود تبعاً لتوفر صفات القبول (٨).

ومما يميز مفهوم التلقي بالقبول ذكر موقف العلماء من الأحاديث التي هذا شأنها من عدم المخالفة، وعدم الإنكار لها.

يقول الجصاص: "وليس معنى تلقي الناس إياه بالقبول أن لا يوجد له مخالف، وإنما صفته أن يعرفه معظم السلف، ويستعملونه من غير نكير من الباقيين على قائله، ثم إن خالف بعدهم فيه مخالف كان شاذاً لا يلتفت إليه" (٩).

أوسطه وآخره على حد التواتر، وأوله على حد الخبر الواحد (١).

وكذلك جعل بعضهم الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول هو ما بلغ حد المستفيض (٢).

يقول الزركشي رحمه الله: "وقيل: المستفيض ما تلقته الأمة بالقبول، وعند الأستاذ أبي إسحاق أنه ما اشتهر عند أئمة الحديث، ولم ينكروه" (٣).

وهذا المعنى أيضاً ظاهر جداً عند الحنفية، حيث يقول الشاشي رحمه الله: "والمشهور ما كان أوله كالأحاد، ثم اشتهر في العصر الثاني والثالث، وتلقته الأمة بالقبول؛ فصار كالمتواتر" (٤).

ويرد كثيراً في دفاعهم عن الأدلة من السنة -المحتج بها في إثبات الأحكام والمعترض عليها بعدم التسليم لكونها أخبار آحاد- بأنها مشهورة تلقته الأمة بالقبول (٥).

والمشهور والمستفيض بمعنى واحد عند الفقهاء والأصوليين، وقد فرق بعضهم بينهما بأن المستفيض في ابتدائه وانتهاؤه سواء، أما المشهور فهو ما كان في ابتدائه منقول من الأحاد (٦).

(٥) ينظر على سبيل المثال في: العناية شرح البداية، البابر (٤٨٠/١)، (٢٠٢/٢)، (٤٧٤/٣)، (٣٢١/٤).

(٦) ينظر: فتح المغي، السخاوي (٣٤/٣)، نزهة النظر، ابن حجر (ص/٤٩).

(٧) التقرير والتحبير، أمير بادشاه (٣٩٤/٢).

(٨) ينظر: نزهة النظر، ابن حجر (ص/٢٧٥).

(٩) الفصول في الأصول، الجصاص (١٨٤/١).

(١) ينظر: قواطع الأدلة، السمعاني (٣٩٦/١).

(٢) ينظر: ما ذكره الرازي حول خبر عدم التواتر بين أهل الملتين في: التفسير الكبير، الرازي (١٦٩/٩).

(٣) البحر المحیط، الزركشي (٣١٢/٣).

(٤) أصول الشاشي، (ص/٢٧٢). ويقول عبدعلي الأنصاري رحمه الله: "فإن روى عن صحابي جماعة لا يتوهم تواترهم على الكذب ثم وثم، وتلقته الأمة بالقبول فمشهور، ينظر: فوائح الرحموت، الأنصاري (١٣٩/٢).

توصف الأحاديث بكونها مقبولة أو مردودة، وينص المحدثين على شروط لقبول الحديث، والتي هي في الواقع شروط العمل بالحديث.

يقول ابن حجر رحمه الله: "من جملة أوصاف الحديث المقبول أن يتفق العلماء على العمل بمذلول حديث؛ فإنه يقبل حتى يجب العمل به، وقد صرح بذلك جماعة من أئمة الأصول"^(٥).

ويؤكد بعض العلماء على كون الحديث المقبول هو الحديث المتلقى بالقبول^(٦)، ويظهر لي والله أعلم أن الحديث المقبول أعم من الحديث المتلقى بالقبول؛ إذ يصدق عليه وعلى غيره، والمقبول وصف يصدق على الأحاديث الصحيحة والحسنة، والحديث الضعيف هو ما فقد شرطاً من شروط قبول الحديث.

وعبارة التلقي بالقبول تشير إلى عدم وقوع الإنكار للحديث، أو المخالفة فيه.

ثم إن تحديد فئة المتلقي بالقبول مما قد يحتاج إلى بيان يزيل اللبس عن هذا المفهوم^(٧).

فإن عبارة المتلقي بالقبول قد ترد بدون تحديد جهة التلقي، وقد تقيد بكونها تلقي خاص بالعلماء والأئمة،

ويقول الغزالي رحمه الله عن حديث معاذ رضي الله عنه^(١): " وهذا حديث تلقته الأمة بالقبول، ولم يظهر أحد فيه طعنًا وإنكارًا " ^(٢).

ويقول ابن قدامة رحمه الله: " قال بعض العلماء : إنما يقول أحمد بحصول العلم بخبر الواحد فيما نقله الأئمة الذين حصل الاتفاق على عدالتهم وثقتهم وإتقانهم، وثقل من طرق متساوية، وتلقته الأمة بالقبول، ولم ينكره منهم منكر " ^(٣).

ويقرر ابن الحاجب رحمه الله طريقة من سبقه من الأصوليين في بيان وجه الاستدلال بأحاديث الإجماع، وذلك من خلال التواتر المعنوي، والتلقي بالقبول؛ ذلك أن الأحاديث المستدل بها قد اشتهرت من زمن الصحابة ومن بعدهم من التابعين، وتمسكوا بها من غير نكير، مع عدم إظهار المخالفة إلى زمن النظام، ويستحيل عادة توافق الأمم في أعصار متكررة على التسليم بما لم تقم الحجة لصحته مع اختلاف الطباع، وتفاوت المذاهب في الرد والقبول ^(٤).

وفي معرض بيان معنى التلقي بالقبول لابد من الإشارة إلى العلاقة بينه وبين وصف الحديث بالقبول؛ حيث

والأصوليين، واعتبر مما تلقته الأمة بالقبول، ينظر: كشف الأسرار، البخاري (٤١١/٣).

(٢) المستصفي، الغزالي (ص/٢٣٩).

(٣) روضة الناظر، ابن قدامة (ص/٩٩).

(٤) مختصر ابن الحاجب مع شرحه رفع الحاجب، ابن الحاجب (١٦١/١).

(٥) النكت على مقدمة ابن الصلاح، ابن حجر (٤٩٤/١).

(٦) ينظر ما ذكره السيوطي ونقله كذلك عن ابن حجر في: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (ص/١٢٧٤) وما بعدها.

(٧) ينظر إلى ما ذكره طاهر الجزائري من كون لفظ التلقي بالقبول ولفظ الأمة ألفاظاً غير بيّنة، توجيه النظر إلى أصول الأثر (٣١٧/١) - (٣٢٢).

(١) حديث معاذ يقصد به الحديث الذي رواه شعبة عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذًا إلى اليمن قال: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ فبسنة رسول الله ﷺ، قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ ولا في كتاب الله؟ قال: أجتهد رأيي، ولا ألو، فضرب رسول الله ﷺ صدره، وقال: ألحمد لله الذي وفق رسول الله لما يُرضي رسول الله، والحديث أخرجه عدد من المحدثين منهم أبو داود في سننه برقم (٣٥٩٢) كتاب الأقضية، باب اجتهد الرأي في الأقضية (٣٠٣/٣)، والترمذي في سننه برقم (١٣٢٧) (١٣٢٨) كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي (٦١٦/٣)، وقال عنه: حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس عندي إسناد به متصل، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود (ص/٢٨٧). وقد اشتهر هذا الحديث على السنة الفقهاء

يقول ابن عبد البر رحمه الله: "قال الإمام أحمد عن أحاديث الصفات يسلم بها كما جاءت؛ فقد تلقاها العلماء بالقبول" (٤).

ويقول ابن مفلح رحمه الله في وصف القرآن: "وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقُرْآنَ شَفَاءٌ، وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا، وَالْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى بَعْضِ الظَّنِّ، أَوْ عَدَمُ التَّلَقِّيِ بِالْقَبُولِ فَاِمْتِنَعِ الشِّفَاءُ" (٥).

ويقول ابن القيم رحمه الله: "وَحَقِيقَةُ الطَّمَأْنِينَةِ الَّتِي تَصِيرُ بِهَا النَّفْسُ مَطْمَئِنَةً أَنْ تَطْمَئِنَ فِي بَابِ مَعْرِفَةِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَنَعَوْتِ كَمَالِهِ إِلَى خَبَرِهِ الَّذِي أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَأَخْبَرَتْ بِهِ عَنْهُ رَسَلُهُ؛ فَتَتَلَقَّاهُ بِالْقَبُولِ وَالتَّسْلِيمِ وَالْإِذْعَانَ وَانْشِرَاحَ الصَّدْرِ لَهُ وَفَرَحَ الْقَلْبِ بِهِ" (٦).

وتوصف الفتوى بأنها مما تلقته الأمة بالقبول إذا انتشرت دون اعتراض (٧).

وهكذا نجد استعمالات العلماء للتلقي بالقبول تشير إلى تلك العملية النفسية التي تأتي تبعاً لموافقة العقل لما يسمع أو يُعرض عليه؛ فقالوا في بيان الوصف المناسب بأنه الوصف المتضمن للمصلحة، بحيث لو عرض على العقول السليمة لتلقته بالقبول (٨).

وليتأمل ما ذكره النفتازاني رحمه الله في وصف الحديث المشهور، حيث قال: "المشهور يفيد علم طمأنينة، والطمأنينة زيادة توطين وتسكين يحصل

أو بجمهورهم، وقد توسع الدائرة جداً فينسب للأمة، وللعمامة، وللناس عموماً.

ومع ذلك فقد بين العلماء بأنه حتى لو نسب القبول للأمة أو بغيرها من الألفاظ التي تدل على وقوع التلقي من غير العلماء فليس المراد كل الأمة، بدليل أن الصحيحين مما يوصف بتلقي الأمة لهما مع كون جماعة من أهل العلم وحفاظ الحديث لهم كلام حول بعض أحاديثهما (١)، كما أن الذين تلقوه بالقبول وجدوا بعد وضع الكتابين، وهم بعض الأمة بلا شك (٢).

والمحدثون يقصرون المقصود بتلقي الأمة للخبر بالقبول على علماء الأمة من المحدثين وأئمة هذا الشأن، وهم من يميز بين الصحيح والضعيف، ويعرف رجال الحديث (٣).

وبعد ما سبق من بيان لبعض المفاهيم المتصلة بموضوع البحث يمكن تفسير التلقي بالقبول بحسب ما لاحظت عند الأصوليين وغيرهم من العلماء بأن المراد به في الغالب يقع على المعنى اللغوي للقبول، وهو التسليم والرضا والثقة بالشيء والقناعة به والانقياد له، سواء كان المتلقى بالقبول خبراً عن رسول الله ﷺ أو غيره، وهذا التفسير هو المناسب لاستعمالات العلماء لهذا المصطلح وإطلاقهم له .

(٥) الآداب الشرعية، ابن مفلح (١٠٣/٣).

(٦) الروح، ابن القيم (ص/٢٢١).

(٧) ينظر: غمز عيون البصائر، الحموي (٣٢٠/١).

(٨) ينظر: روضة الناظر، ابن قدامة (ص/٣١١)، الإحكام،

الأمدي (٢٩٤/٣)، إرشاد الفحول، الشوكاني (ص/٣٦٥).

(١) ينظر: المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن (٧٧/١).

(٢) ينظر: ثمرات النظر، الصنعاني (ص/١٣٤)، توضيح الأفكار، الصنعاني (ص ٩٤/١٢٦)، النكت على مقدمة ابن الصلاح،

الزركشي (٢٧٩/١).

(٣) ينظر: توضيح الأفكار، الصنعاني (١٢٤/١، ١٢٦).

(٤) الاستذكار، ابن عبد البر (٥١٣/٢).

وعليه يكون الخبر المتلقى بالقبول هو الخبر الذي اطمأنت له النفس، واشتهر عند عامة العلماء، ولم ينكر الأخذ بمقتضاه في الجملة.

المبحث الثاني : آثار تلقي الخبر بالقبول

المطلب الأول: تصحيح الحديث وزوال علته

الحديث الصحيح هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط من أوله إلى منتهاه سالمًا من الشذوذ والعلة^(٤).

وصحة الأحاديث قد تكون مصدرًا من مصادر التلقي بالقبول، فيعمل العلماء سبب تتلقيهم للخبر بالقبول بكونه قد صح عندهم^(٥)، ولكن في هذا المطلب نود دراسة قضية كون الصحة أثرًا ناتجًا عن التلقي بالقبول.

حيث يعد تلقي الخبر بالقبول إحدى أهم القرائن التي تفيد صحة نسبة الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ولا شك أن معرفة القرائن التي توجب تصحيح الأخبار لها بالغ الأهمية، وهي محل عناية العلماء، وهي مقدمة على مجرد معرفة السند للخبر.

ومن أوائل من أشار إلى أثر تلقي الخبر بالقبول في تصحيح الحديث الخطيب البغدادي رحمه الله الذي جعل الأخبار على ثلاثة أضرب، فضرِبَ يعلم صحته، وضرِبَ يعلم فساده، وضرِبَ لا يعرف كونه على واحد

للنفس على ما أدركته، فإن كان المدرك يقينياً، فاطمئنانها زيادة اليقين وكماله، كما يحصل للمتقين بوجود مكة بعد ما يشاهدها وإليه الإشارة بقوله تعالى حكاية: ﴿وَلَكِنْ لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾ [البقرة: ٢٧٠]، وإن كان ظنيًا فاطمئنانها رجحان جانب الظن بحيث يكاد يدخل في حد اليقين، وهو المراد هاهنا، وحاصله سكون النفس عن الاضطراب بشبهة إلا عند ملاحظة كونه آحاد الأصل، فالمتواتر لا شبهة في اتصاله صورة ولا معنى، وخبر الواحد في اتصاله شبهة صورة، وهو ظاهر، ومعنى حيث لا تتلقاه الأمة بالقبول، والمشهور في اتصاله شبهة صورة؛ لكونه آحاد الأصل لا معنى؛ لأن الأمة قد تلقت بالقبول؛ فأفاد حكمًا دون اليقين، وفوق أصل الظن^(١).

وقالوا في بيان حكم خبر الواحد فيما تعم به البلوى الذي يحتاج إليه الكل بأنه لا يثبت به وجوب دون اشتهاً أو تلقي الأمة له بالقبول، أي مقابله بالتسليم والعمل^(٢).

ومما يؤكد هذا المعنى أيضًا أن التلقي بالقبول قد اعتبر قرينة على إفادة خبر الواحد العلم، وقد ذهب العلماء إلى أن القرائن لا تضبطها عبارة، وإنما تضبط بما تسكن إليه النفس، كسكونها إلى المتواتر بحيث لا يبقى فيه احتمال عنده^(٣).

(٤) ينظر : شرح النووي على صحيح مسلم، النووي (١٥/١).

(٥) ينظر مثلاً في: الاستذكار، ابن عبد البر (٢١٦/٦).

(١) التلويح على التوضيح، التفنيزاني (٥/٢).

(٢) ينظر: التقرير والتحبير، أمير بادشاه (٣٩٤/٢).

(٣) ينظر: التحبير، المرداوي (١٨١٣/٤).

أولاً: أن المحدثين وغيرهم ذكروا شروطاً لتصحيح الحديث أو تصحيح إسناده، وليس من بينها التلقي بالقبول^(٦).

ثانياً: أن الأمة تلقت سنن أبي داود والترمذي والنسائي وغيرها بالقبول، ومع ذلك فلم يذهب أحد إلى الحكم بصحة ما فيها بمجرد ذلك^(٧).

ثالثاً: أن وصف الحديث المتلقى بالقبول لا يقصد به الصحة بمعناها في اصطلاح المحدثين كما سيأتي بيانه.

ويمكن تبرير وصف العلماء للحديث المتلقى بالقبول بالصحة بأحد الأمور التالية:

أولاً: أن يكون المقصود بصحة الحديث المتلقى بالقبول هو الاتفاق على العمل بما تضمنه، جاء في المسودة - عن قول الرسول ﷺ : (إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة)^(٨) - : "لما اتفقوا على العمل به دلّ على أنه صحيح عندهم"^(٩).

ويربط الصنعاني رحمه الله بين تعريفه لتلقي الخبر بالقبول بأنه ما كانت الأمة بين متأولٍ له وعاملٍ به وبين الصحة، فيقول: "إذ التلقي بالقبول هو ما حكم المعصوم بصحته ضمناً ... وهو يلاقي معنى ما

من الأمرين دون الآخر، وجعل من أدلة الصحة أن تتلقاه كافة بالقبول وتعمل بموجبه^(١).

ومع كون بعض الأحاديث لا تنطبق عليها شروط الحديث الصحيح إلا أن العلماء تساهلوا في وصفها بالصحة باعتبار تلقيها بالقبول.

يقول الخطيب البغدادي رحمه الله عن حديث معاذ رضي الله عنه: "أهل العلم تقبلوه واحتجوا به؛ فوقفنا بذلك على صحته عندهم"^(٢).

وقال القرطبي رحمه : "وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده، وهو عندي صحيح؛ لأن العلماء تلقوه بالقبول له"^(٣).

وقال ابن حجر رحمه الله: "وجزم القاضي أبو نصر عبد الوهاب المالكي في كتابه الملخص بالصحة فيما إذا تلقوه بالقبول"^(٤).

وجاء في المسودة : "والقطع بصحة الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول أو عملت بموجبه لأجله قول عامة الفقهاء من المالكية ذكره عبد الوهاب، والحنفية فيما أظن، والشافعية، والحنبلية"^(٥).

والذي يظهر أن التلقي بالقبول لا يقتضي صحة الحديث لأسباب:

(١) ينظر: الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص/١٧).

(٢) الفقيه والمتفقه، البغدادي، الخطيب البغدادي (٢٧١/١).

(٣) تفسير القرطبي (٥٣/١٣).

(٤) النكت على ابن الصلاح، الزركشي (٣٧٣/١).

(٥) المسودة، آل تيمية (ص/٢١٧).

(٦) ينظر: التمهيد، ابن عبد البر (١٢/١)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٥/١).

(٧) توجيه النظر إلى أصول الأثر، الدمشقي (٣٢١/١).

(٨) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ: (لا نورث ما تركناه صدقة) ويرقم (٦٧٢٦) و(٦٧٢٧)، كتاب الفرائض، باب قوله : (لا نورث ما تركناه صدقة) / ٥٦٢، ومسلم في صحيحه ورقمه (٤٥٧٩)، كتاب الجهاد والسير، باب قوله : (لا نورث ما تركناه فهو صدقة) / ٤٥٧٩، كلاهما من حديث عائشة رضي الله عنها وعن أبيها.

(٩) المسودة، آل تيمية (ص/٢٨٦).

وإجماعهم كإجماع الفقهاء، وسائر الأمة تبع لهم حيث إجماعهم معصوم^(٦).

ولا يخفى ما في الوصف بالإجماع من التساهل إذا قصد به الإجماع بمعناه المعروف عند الأصوليين؛ حيث تثبت العصمة للبعض^(٧)، وكذلك وصف الصحيحين بالصحة هو وصف من حيث الجملة لا يقتضي تصحيح كل خبر على حدة.

والحاصل أن إجماعهم على العمل على وفق الخبر لا يقتضي صحته فضلاً عن القطع به^(٨).

رابعاً: أن الوصف للحديث المتلقى بالقبول بالصحة لا يقصد به الصحة بمعناها الاصطلاحي؛ فالصحة المقصودة هنا هي صحة المعنى، وقبول الخبر، لا صحة الإسناد، وهذا قد وقع من الفقهاء والأصوليين لا المحدثين؛ حيث تساهلوا في ذلك، وقد يصرحون على كون الحديث صحيح المعنى لتلقيه بالقبول، وصحة المعنى والعمل بالحديث أقوى من الإسناد^(٩). قال السيوطي رحمه الله: "نقل بعض الأصوليين أن الحديث الحسن إذا اعتضد بتلقي العلماء له بالقبول فإنه يحكم له بالصحة"^(١٠).

أسلفناه عند الأصوليين من أنه ما كانت الأمة بين متأول له وعامل به^(١١)، ويقول في موضع آخر: "التلقي يتضمن الصحة بل هو دليلها، وهذا هو الظاهر"^(١٢).

ثانياً: أن يكون المقصود بصحة الحديث المتلقى بالقبول هو شهرته، حيث تعرف صحة الحديث باشتهاره عند أئمة الحديث وعدم إنكاره^(١٣).

ويتضح هذا من تعريفهم للمشهور بأنه ما سلم به ولم ينكر، وكأنهم يستدلون بالاشتهار مع التسليم وعدم الإنكار على صحة الحديث^(١٤).

وقد بين بعض الأصوليين معنى الصحيح لغيره، وجعلوا له صوراً، منها: الحسن إذا روي من غير وجه، وتلقته الأمة بالقبول، مع عدم ثبوت صحة إسناده، واشتهاره عند أئمة الحديث بغير نكير منهم^(١٥).

ثالثاً: أن بعض من أطلق الوصف بالصحة إنما قصد حصول الإجماع على ما تلقته الأمة بالقبول، واعتبر بعضهم أحاديث البخاري ومسلم -وهي مما تلقي بالقبول والتصديق- صحيحة؛ لأن أهل العلم في الحديث مجمعون على أن هذا الخبر صدق،

(١) توضيح الأفكار، الصنعاني (٩٤/١).

(٢) المرجع السابق ٩٦/١.

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي (١١٢/١)، تدريب الراوي، السيوطي (٦٧/١).

(٤) ينظر تصريح الزركشي بهذا في: البحر المحيط (٣١٢/٣).

(٥) ينظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي (ص/٣٢٦-٣٢٨).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ابن تيمية (١٧/١٨).

(٧) البحر المحيط الزركشي (٣١٠/٣)، وسيأتي مزيد بيان لذلك في المطلب الثالث.

(٨) ينظر: المرجع السابق.

(٩) ينظر: الاستذكار، ابن عبد البر (١٥٩/١).

(١٠) تدريب الراوي، السيوطي (٦٧/١).

الحسن لذاته أو قريب منه ، ومن المعلوم أن الحديث الحسن لذاته يختلف عن الصحيح في تمام ضبط رجاله؛ فرواته أخف ضبطاً من رجال الصحيح، وإذا ما تعددت طرق الحسن لذاته يمكن اعتباره من الصحيح لغيره^(٦).

أما زوال علة الحديث المتلقّى بالقبول في حال كان ضعيفاً أو مرسلًا فهو من الأمور التي يقال بها جزماً خاصة مع ما سبق معرفته من موقف بعض العلماء من تصحيح الحديث المتلقّى بالقبول؛ مما يلزم معه أن يخرج الحديث من حيز الرد إلى حيز الأخذ بمضمونه.

ولذا نجد أنه عند الاستدلال بحديث في سنده مقال، وقد وقع تلقيه بالقبول فإنهم لا يلتفتون إلى إسناده، ولا يعتبرون الإرسال مشكلاً في هذه الحال، ويكتفون بهذا عن البحث في إسناده^(٧).

ويقول السمعاني رحمه الله: "واعلم أن الشافعي إنما رد المرسل من الحديث لدخول التهمة فيه، فإن اقترن

وقال أيضاً: "تنبيه: مما لا يدل على صحة الحديث أيضاً، كما ذكره أهل الأصول موافقة الإجماع له على الأصح؛ لجواز أن يكون المستند غيره"^(١).

ويقول ابن حجر عن موقف ابن عبد البر من حديث (هو الطهور ماؤه)^(٢): "ثم حكم ابن عبد البر مع ذلك بصحته لتلقي العلماء له بالقبول؛ فردّه من حيث الإسناد، وقبله من حيث المعنى"^(٣).

وقد يفسر القطع بالصحة بكونه اللازم من تلقيهم بالقبول حيث اجتمعت شرائط القبول، لا القطع بأنه قاله عليه الصلاة والسلام^(٤).

فكلّ من صحة السند وصحة المتن غير مستلزم للآخر؛ فقد يصح السند، ومع ذلك لا يحكم بصحة الحديث إذا كان المتن معلولاً أو فيه شذوذ، وقد يضعف السند، ولا يحكم بضعف الخبر؛ لأن المتن قد ثبت بطرق أخرى^(٥).

ويمكن القول بأن الحديث المتلقّى بالقبول مما صح لغيره لا مما صح لذاته، والصحيح لغيره هو الحديث

باب المياه (٤٩/٤)، وابن خزيمة في صحيحه برقم (١١١) في كتاب الضوء ، باب الرخصة في الغسل والوضوء من ماء البحر ٥٩/١، وغيرهم من حديث أبي هريرة. وينظر الكلام على طرقه : تلخيص الحبير، ابن حجر (١٠/١)، نصب الراية، الزيلعي (٩٦-٩٥/١) .

(٣) تلخيص الحبير، ابن حجر (١٠/١).

(٤) ينظر: تيسير التحرير، أمير بادشاه (٣٨/٣)

(٥) ينظر: أصول التصحيح والتضعيف، مزر، عبد الغني أحمد، بحث منشور في مجلة البحوث الإسلامية العدد ٤١.

(٦) ينظر: مرقاة المفاتيح، ملا علي قاري (٢٩٦/١)، (٤٣٨/٥)، شرح مسند أبي حنيفة، ملا علي قاري (ص/٢٦٥)، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، الصديقي (١٠٣/١).

(٧) ينظر: المستصفى، الغزالي (ص/٢٩٣). شرح مختصر الروضة، الطوفي (٢٦٨/٣).

(١) المرجع السابق (٣١٦/١).

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في سننه ورقمه (٨٣)، في كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر (ص/٢٢٨)، والترمذي في سننه برقم (٦٩)، كتاب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور/١٦٣٨، وقال عنه: حديث حسن صحيح وحكي عن البخاري تصحيحه، والنسائي في سننه برقم (٥٩)، كتاب الطهارة باب ماء البحر (ص/٢٠٩٠)، وابن ماجه في سننه برقم (٣٨٦) كتاب الطهارة باب الوضوء بماء البحر (ص/٢٥٠٠)، وأحمد في مسنده برقم (٧٢٣٢) ٢٣٧/٢، والدارقطني في سننه برقم (١٣)، وغيره، كتاب الطهارة ، باب ماء البحر ٣٦/١، والبيهقي في السنن الكبرى ورقمه (١) في كتاب الطهارة باب التطهير بماء البحر (٣/١)، والحاكم في صحيحه برقم (٤٩١)، كتاب الطهارة باب البحر هو الطهور ٢٣٧/١، وابن حبان في صحيحه برقم (١٢٤٣) في الطهارة

والخبر المتواتر في الاصطلاح: هو خبر أقوام بلغوا في الكثرة إلى حيث حصل العلم بقولهم^(٣).

ويشترط للتواتر: أن يكون عدد النقلة بحيث لا يتصور معه وقوع التواطؤ على الكذب، وأن يستوي طرفا الخبر ووسطه، وأن يكون الخبر في الأصل عن مشاهدة أو سماع، لا عن نظر واجتهاد^(٤).

وخبر الأحاد هو ما انحط عن درجة التواتر، فما نقله جماعة من خمسة أو ستة مثلاً، فهو خبر الواحد^(٥). ومع كون الأخبار المتواترة تقع في أعلى مراتب الصحة؛ إذ تفيد العلم اليقيني، إلا أن كثيراً من أخبار الأحاد بعد أن تلقتها الأمة بالقبول، قد اعتبرها العلماء بمنزلة التواتر^(٦).

ويظهر حذر الأصوليين في الجزم بوصف خبر الواحد الذي تُلقَى بالقبول بالتواتر، مع تمييزهم بينهما في الاصطلاح، ولذا يعبرون بما يفيد التقارب بين منزلة المتواتر وما تلقي بالقبول، وأن هذا التلقي لا يخرج بعض الأحاديث عن كونها آحاداً^(٧).

بالمرسل ما يزيل التهمة فإنه يقبله، وذلك إن وافق مرسله مسند غيره من الرواة، ومثل أن يتلقى الأئمة المرسل بالقبول، ويعملوا به، فيكون قبولهم وعملهم مزيلاً للتهمة^(١).

المطلب الثاني: القرب من التواتر

التواتر في الاصطلاح: تتابع الخبر عن جماعة مفيد للعلم بمخبره^(٢).

وهو نوعان: تواتر معنوي وتواتر لفظي، فالتواتر من جهة المعنى كالأخبار المختلفة عن سقاء حاتم، وشجاعة علي عليه السلام، فالأخبار وإن اختلفت ألفاظها إلا أنها تتفق في المعنى.

وأما التواتر من جهة اللفظ، فهو كالأخبار التي وردت في خروج الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة، ووفاته بها، ودفنه بها، ووجود مسجده بها، وما روي من عدد الصلوات، وركعاتها، وأركانها، وفرض الصوم، والزكاة، والحج.

(١) قواطع الأدلة، السمعاني، (٣٨٥/١).

(٢) ينظر: الإحكام، الأمدي (٢٤/٢)، وقد فرق رحمه الله بين التواتر والمتواتر اصطلاحاً.

(٣) ينظر: المحصول، الرازي (٣٢٤/٤)، شرح مختصر الروضة، الطوفي (٧٤/٢)، التوضيح، صدر الشريعة (٤-٣/٢).

(٤) ينظر: التبصرة، الشيرازي (ص/٢٩٢)، البرهان، الجويني (٣٧٧/١)، المنحول، الغزالي (ص/٢٤٣)، قواطع الأدلة، السمعاني، (٣٢٥/١)، المحصول، الرازي (٣٦٧/٤)، الإحكام، الأمدي (٣٧/٢)، لباب المحصول، ابن رشيقي (٣٣٢/١)، شرح مختصر الروضة، الطوفي (٨٨/٢).

(٥) ينظر: المستصفى، الغزالي (ص/١١٦)، شرح مختصر الروضة، الطوفي (١٠٣/٢)، التوضيح، صدر الشريعة (٤/٢).

(٦) يقول الشاشي في أصوله (ص/٢٧٢): "والمشهور ما كان أوله كالأحاد، ثم اشتهر في العصر الثاني والثالث، وتلقته الأمة بالقبول؛

فصار كالتواتر"،

ويقول عبدالعزيز البخاري في كشف الأسرار (٥٣٤/٢): "ما تلقتة الأمة بالقبول... كان بمنزلة المتواتر"

ويظهر حذر الأصوليين في الجزم بوصف خبر الواحد الذي تُلقَى بالقبول بالتواتر، مع تمييزهم بينهما في الاصطلاح، ولذا يعبرون بما يفيد التقارب بين منزلة المتواتر وما تلقي بالقبول، وأن هذا التلقي لا يخرج بعض الأحاديث عن كونها آحاداً^(٦).

(٧) ينظر: رفع الحجاب/١٥٩/٢. يقول السمعاني في قواطع الأدلة (٤٣٣/١) في معرض رده على المعارضين للاحتجاج بحديث المعراج: "فإن قالوا: إن هذا الخبر واحد، قلنا: قد تلقتة الأمة بالقبول، وهو من قبيل التواتر" (٧).

وينظر أيضاً في: أحكام القرآن، الجصاص (٣٨٦/١)، كشف الأسرار (٢٥٦/٣).

أو أنها تجري مجرى التواتر^(١)، أو تشبه المتواتر^(٢)، أو في حيز المتواتر^(٣).

وقد اعتبره بعض العلماء من المتواتر المعنوي؛ فكل حديث نقله عن رسول الله ﷺ عدد قد يتوهم اجتماعهم على الكذب، ولكن تلقاه العلماء بالقبول، فهو آحاد من حيث الأصل ومتواتر باعتبار الفرع^(٤).

وبهذا يظهر أن من أكد على منزلة الخبر المتلقى بالقبول وارتقاها عن درجة الآحاد إنما قصد والله أعلم إفادة الخبر للتواتر المعنوي؛ إذ لم يتواتر بألفاظه، ومن المعلوم أن الأحاديث المتواترة لفظياً قليلة بالنسبة لما تواتر معنوياً.

المطلب الثالث: إفادة العلم

العلم في الاصطلاح هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع، أو تيقن الشيء على ما هو عليه^(٥)، وقد

اتفق الأصوليون على أن الخبر المتواتر يفيد العلم^(٦).

ومع اتفاق الأصوليين على أن خبر الآحاد الذي وقع الإجماع على العمل به مفيد للعلم^(٧)، فقد اختلفوا في إفادة خبر الواحد العلم فيما لم ينعقد عليه الإجماع على العمل به على أقوال:

القول الأول: أن خبر الواحد لا يفيد العلم، وإنما غلبة الظن، وذهب إليه أكثر الأصوليين من الحنفية^(٨)، والمالكية^(٩)، الشافعية^(١٠)، وهي رواية عن الإمام أحمد رحمه الله وقول المتأخرين من الحنابلة^(١١).

القول الثاني: أن خبر الواحد يفيد العلم، وهو قول بعض المالكية^(١٢)، وهي رواية عن أحمد رحمه الله^(١٣)، وهو قول أهل الظاهر^(١٤).

على أن بعض المثبتين لإفادة خبر الواحد العلم لم يطردهوا إفادته للعلم في جميع الأخبار بل جعلوه

(١٠) ينظر: التلخيص، الجويني (٤٣٠/٢)، قواطع الأدلة، السمعاني (٣٣٣/١)، المنحول، الغزالي (ص/٢٥٢)، المستصفى، الغزالي (ص/١١٦)، الأحكام، الأمدي (٤٨/٢).

(١١) ينظر: روضة الناظر، ابن قدامة (ص/٩٩)، المسودة، آل تيمية (ص/٢١٦)، شرح مختصر الروضة، الطوفي (١٠٣/٢)، التحبير، المرداوي (١٨٠٨/٤)، شرح الكوكب المنير، الفتوح (٣٤٩/٢).

(١٢) ينظر: التمهيد، ابن عبد البر (٨/١)، المحصول، ابن العربي (ص/١١٥)، إيضاح المحصول، المازري (ص/٤٤٢)، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٥٦/٢.

(١٣) ينظر: الفقيه والمتفقه، البغداد (٢٧٨/١)، روضة الناظر، ابن قدامة، ٩٩، المسودة، آل تيمية (ص/٢١٦)، شرح مختصر الروضة، الطوفي (١٠٣/٢)، قواعد الأصول ومعاقد الفصول (ص/٧)، المختصر، ابن اللحام (ص/٨٣)، التحبير (١٨٠٩/٤).

(١٤) ينظر: الأحكام، ابن حزم (١٠٣/١)، المعتمد، البصري (٩٦/٢)، قواطع الأدلة، السمعاني (٣٣٣/١)، الأحكام الأمدي (٤٨/٢).

(١) الحاوي، الماوردي (١٣٨/١٦).

(٢) ينظر: التبصرة، الشيرازي (ص/٤٢٥)، الحاوي، الماوردي (٢٠٤/٩).

(٣) ينظر: أحكام القرآن، الجصاص (٢٤٩/٢)، (٣٣/٣)، (٣٥٨/٤) وغيرها.

(٤) ينظر: شرح اللمع، الشيرازي (٢٣٠/٢)، أصول السرخسي (٢٩٢/١)، مختصر ابن الحاجب مع شرحه رفع الحاجب (١٦١/١).

(٥) ينظر: الأحكام، ابن حزم (٣٨/١).

(٦) ينظر: العدة، أبو يعلى (٨٤١/٣)، المنحول، الغزالي (ص/٣٢٥)، مختصر ابن الحاجب مع شرحه للعضد (٥٢/٢)، الأحكام، الأمدي (٢٦/٢)، شرح مختصر الروضة، الطوفي (٧٤/٢)، ميزان الأصول، السمرقندي (٢٢٨/٢).

(٧) ينظر: إرشاد الفحول، الشوكاني (ص/٩٤).

(٨) ينظر: أصول السرخسي (٣٢١/١)، ميزان الأصول، السمرقندي (٢٦٣/٢)، التوضيح، صدر الشريعة (٤/٢).

(٩) ينظر: المحصول، ابن العربي (ص/١١٥)، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٥٦/٢).

حصل الاتفاق على عدالتهم وثقتهم وإتقانهم، ونقل من طرق متساوية، وتلقته الأمة بالقبول، ولم ينكره منهم منكر^(٦).

والذي روي عن الإمام أحمد رحمه الله في هذا أنه قال في أخبار الرؤية: "يقطع على العلم بها" فحمله بعضهم على عموم خبر الواحد، وحمله بعضهم على أخبار مخصوصة كثرت رواياتها، وتلقته الأمة بالقبول، ودلت القرائن على صدق ناقلها^(٧).

وقد نسب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذا القول للجمهور؛ حيث يقول: "جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به أنه يوجب العلم، وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه"^(٨).

أدلة الأقوال:

استدل أصحاب القول الأول:

أولاً: بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا طَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، فالصدق في خبر الواحد غير ثابت إلا بطريق الظن^(٩).

مخصصاً ببعض أخبار الآحاد، كأخبار الشيخين، أو أخبار الرؤية، والقدر والشفاعة، ونحوها^(١).

القول الثالث: أن خبر الواحد يفيد العلم إذا احتفت به القرائن، كالاتفاق على عدالة الرواة والثقة بهم، والتلقي بالقبول، وإلى هذا ذهب كثير من المحققين^(٢).

واعتبر ابن القيم خبر الآحاد الذي يرويه العدل مع قرينة التلقي بالقبول وروايته قرناً بعد قرن من غير إنكار من أقوى القرائن وأظهرها^(٣).

فخبر الواحد الذي تلقته الأمة بالقبول وعملوا به لأجله؛ يقطع بصدقه، وسواء في ذلك عمل الكل به، أو عمل البعض وتأوله البعض^(٤).

ويقول ابن العربي رحمه الله - في أقسام الخبر المفيدة للعلم -: "والخامس خبر واحد تلقته الأمة بالقبول، فإما قالوا بظاهره، وإما تأولوه، ولم يكن منهم نكير عليه"^(٥).

وعلى هذا يحمل قول من جعل خبر الواحد مفيداً للعلم بإطلاق، كما هو مروي عن الإمام أحمد، يقول ابن قدامة رحمه الله: "قال بعض العلماء: إنما يقول أحمد بحصول العلم بخبر الواحد فيما نقله الأئمة الذين

(١) ينظر: شرح مختصر الروضة، الطوفي (١٠٤/٢).

(٢) ينظر: الفقيه والمتفقه، البغداد (٢٧٨/١)، قواطع الأدلة،

السمعاني (٣٣٢/١)، الوصول إلى الأصول، ابن برهان (١٥٠/٢)،

المحصول، الرازي (٤٠٠/٤)، مجموع الفتاوى، ابن

تيمية (٤١/١٨)، الإحكام، الأمدي (٤٨/٢)، مختصر ابن الحاجب مع

شرحه رفع الحاجب (٣٠٩/٢)، لباب المحصول، ابن

رشيق (٣٣٣/١)، روضة الناظر، ابن قدامة (ص/٩٥)، المسودة آل

تيمية (ص/٢١٦)، شرح مختصر الروضة، الطوفي (٨٤/٢)،

التحبير، المرداوي (١٨١١-١٨١٣)، إجابة السائل،

الصنعاني (ص/١٠٢)، المدخل، ابن بدران (ص/٢٠٣).

(٣) ينظر: توضيح المقاصد (ص/٢٠٩).

(٤) ينظر: قواطع الأدلة، السمعاني (٣٣٣/١).

(٥) المحصول، ابن العربي (ص/١١٥).

(٦) روضة الناظر، ابن قدامة (ص/٩٩)، وينظر: المختصر، ابن

الحام (ص/٨٣٩)، شرح الكوكب المنير، الفتوح (٣٤٩/٢).

(٧) شرح مختصر الروضة، الطوفي بتصرف يسير ١٠٤/٢.

(٨) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (١٥٣/١٣).

(٩) ينظر: أصول السرخسي (٣٢١/١).

كان خبر الواحد الثقة مفيداً للعلم بمجرد، وأخبر ثقة آخر بضد خبره، فإن خبر كل منهما يكون مفيداً للعلم؛ مما يلزم معه اجتماع الضدين، ولا يمكن القول بأن أحد الخبرين مفيد للعلم دون الآخر؛ إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر^(٧).

سادساً: لو أفاد خبر الواحد العلم لجاز نسخ القرآن، والأخبار المتواترة به^(٨).

واعترض على هذه الأدلة الأخيرة: بأنها تضمنت لوازم من إفادة خبر الواحد المقترن بالقرائن العلم؛ كتصديق كل خبر نسمعه، أو تعارض الأخبار، أو جواز النسخ، وانتفاء كل واحد من هذه اللوازم يدل على انتفاء الملزوم، إلا أن هذه اللوازم باطلة^(٩).

استدل أصحاب القول الثاني:

أولاً: بأن العمل بمقتضى أخبار الآحاد يوجب أنه قد حصل بها علماً؛ فالعمل لا يحصل إلا بضرب من العلم، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]، فقد دلت الآيتان على أنه حيث وجب العمل ثبت العلم لا الظن^(١٠).

ثانياً: أن خبر الواحد لو اقتضى العلم لاقتضاه كل خبر واحد، كما أن الخبر المتواتر لما أفاد العلم اقتضاه كل خبر متواتر، والشك والتجوز يعترض خبر الواحد دون المتواتر، وما يعترض فيه الشك لا يوجب العلم^(١١).

واعترض عليه: بأنه لا يلزم استواء كل الأخبار المتواترة في إفادة العلم من استواء كل أخبار الآحاد في عدم إفادة العلم^(١٢).

ثالثاً: لو كان خبر الواحد يفيد العلم لما لزم مدعي النبوة إظهار الدلائل على صدقه، ولجاز الاقتصار على قبول قوله، ولما وقع الفرق بين النبي والمنتبي^(١٣). واعترض عليه: بأن خبر النبوة لا يحصل العلم بمجرد، وإنما افتقر إلى شواهد وقرائن، وهي المعجزات الدالة على صدقه، وهذا ما يثبت أن الخبر المقترن بالقرائن يفيد العلم^(١٤).

رابعاً: أننا نعلم ضرورة أننا لا نصدق كل خبر نسمعه، وأن خبر الواحد لا يجب صدقه عقلاً ولا نقلاً، وإذا جاز كذبه فلا علم بالصدق^(١٥).

خامساً: لو أفاد العلم لما صح ورود خبرين متعارضين؛ لاستحالة اجتماع الضدين^(١٦)، ذلك أنه لو

(١) ينظر: قواطع الأدلة، السمعاني (٣٣٤/١).

(٢) ينظر: الإحكام، الأمدي (٤٩/٢).

(٣) ينظر: قواطع الأدلة، السمعاني (٣٣٤/١)، التحبير، المرادوي (١٨٠٩/٤).

(٤) ينظر: الإحكام، الأمدي (٥١٩/٢).

(٥) ينظر: المنحول، الغزالي (ص/٢٥٢)، روضة الناظر، ابن قدامة (ص/٩٩)، شرح مختصر الروضة، الطوفي (١٠٥/٢).

(٦) ينظر: روضة الناظر، ابن قدامة (ص/٩٩)، شرح مختصر

الروضة، الطوفي (١٠٥/٢)، التحبير، المرادوي (١٨٠٩/٤).

(٧) ينظر: الإحكام، الأمدي (٥٠/٢)، مختصر ابن الحاجب مع شرحه رفع الحاجب (٣١١/٢).

(٨) ينظر: المحصول، الرازي (٣٢٤/٤)، شرح مختصر الروضة، الطوفي (١٠٥/٢).

(٩) ينظر: شرح مختصر الروضة، الطوفي (١٠٧/٢).

(١٠) ينظر: المعتمد، البصري (٩٦/٢)، التلخيص، الجويني (٤٣٠/٢)، قواطع الأدلة، السمعاني (٣٣٣/١)، رفع

يقول القرافي رحمه الله: "يجوز الإقدام على العمل بالخبر الذي لا يقطع بصدقه، لكن إذا عملوا به وهو عندهم خبر واحد غير معلوم الصدق لهم، صار معلوم الصدق لنا؛ لأنهم معصومون عن العمل بالخطأ، فيقطع بصدق ما عملوا به"^(١).

ويمكن الاعتراض عليه:

بأن التعبد بخبر الواحد لا يقتضي جواز القول على الله بدون علم، أما وجوب العمل، فهو لوجود دليل قاطع على وجوبه^(٢).

ثانياً: بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْكِتَابِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ففي هاتين الآيتين نهى الله سبحانه عن الكتمان وأمر بالبيان، والخطاب وإن كان لجماعة إلا أنه يتناول كل واحد من الأحاد ضرورة، ومن ضرورة توجه الأمر بالبيان والإظهار الأمر للسامع بالقبول منه؛ إذ أمر الشارع لا يخلو عن فائدة^(٣).

ثالثاً: القياس على العمل، فكما أن خبر الواحد يفيد العمل، فكذلك هو يفيد العلم من حيث أن العمل لا يحصل إلا بضرب من العلم^(٤). واعترض عليه: بعدم التسليم؛ لأن الموجب للعمل هو الدلالة القاطعة المقتضية وجوب العمل بخبر الواحد عند ظن صدقه^(٥).

رابعاً: لو لم يكن خبر الواحد مفيداً للعلم لما اكتفى عليه الصلاة والسلام في تبليغ الرسالة للناس بإرسال الرسل، والعمال، وهم آحاد، ولا بكتابة الكتب للملوك^(٦).

استدل أصحاب القول الثالث:

أولاً: قياس خبر الأحاد المتصل بالقرائن على خبر المخبرين المتصل بالقرائن، فكلاهما يحصل معه العلم^(٧).

ثانياً: بأن القرائن المتظافرة بمجرد تقيده العلم، ذلك كما لو شاهد إنساناً يُكثر من النظر إلى شخصٍ مستحسن؛ فإننا نظن بحبه له، فإذا اقترن مع ذلك ملازمته له زاد الظن، ولا يزال التزايد بزيادة خدمته له، وبذله ماله، وغير ذلك من القرائن حتى يحصل العلم بحبه له، فإذا كان هذا حال القرائن بمجرد إذا

(٥) ينظر: التلخيص، الجويني (٤٣٠/٢)، المستصفى، الغزالي (ص/١١٦).

(٦) ينظر: الإحكام، ابن حزم (١٠٧/١).

(٧) ينظر: الوصول إلى الأصول، ابن برهان (١٥١/٢)، شرح العنصر على مختصر ابن الحاجب (٥٦/٢).

الحاجب، ابن السبكي (٣١٣/٢).

(١) نفائس الأصول، القرافي (٣٠٢١/٧).

(٢) ينظر: المعتمد، البصري (٩٦/٢).

(٣) ينظر: أصول السرخسي (٣٢٢/١).

(٤) ينظر: التلخيص، الجويني (٤٣٠/٢).

بأنه لا يفيد العلم تشكيك فيما يقتضيه الخبر من العمل.

ولذا نجد الحنفية - وهم ممن ذهب إلى عدم إفادة خبر الواحد العلم - تضيف قسمًا ثالثًا من أقسام الخبر، وتجعله في معنى المتواتر، وهو المشهور، وتثبت به علمًا تطمئن به النفس .

يقول صدر الشريعة رحمه الله عن هذه الدرجة من الحديث: "...يوجب علم طمأنينة، وهو علم تطمئن به النفس، وتظنه يقينًا، لكن لو تأمل حق التأمل علم أنه ليس بيقين" (٥).

وهذا ما دفع كثير من الأصوليين إلى اعتبار العلم الذي يفيد خبر الواحد المتلقى بالقبول علمًا ظاهرًا دون المقطوع به، وهو العلم النظري لا العلم الضروري، كالذي يفيد المتواتر، وتكون عبارتهم عنه بالعلم الظاهر للإشعار بقوة الظن، وتأكده ومزاحمته للعلم (٦).

ثالثًا: أن واقع العمل عند الأصوليين يؤكد احتجاجهم بأخبار آحاد عضدها تلقي الأمة لها بالقبول مما يدل على إفادة خبر الواحد الذي هذا شأنه العلم؛ إذ لو لم يفد العلم لامتنع العمل به (٧).

تضافرت، فلا يبعد أن يكون الخبر المفيد للظن واقتترنت به قرينة مفيدة للعلم (١).

وهذا القول والله أعلم هو الراجح، ويمكن أن يدعم الترجيح بأمور:

أولًا: قرب الخبر المتلقى بالقبول من المتواتر، والمتواتر مفيد للعلم؛ فكذلك ما كان قريبًا منه، وعليه فخير الواحد مع القرائن المنفصلة، ومنها التلقي بالقبول يفيد العلم كالمتواتر، إلا أن حصوله في المتواتر بواسطة ما لا ينفك التعريف عنه عادة من القرائن المتصلة، فكأنه من نفس الخبر، بخلاف الواحد المذكور، فحصوله فيه بواسطة القرائن المنفصلة (٢).

يقول الجصاص رحمه الله: "والدليل على صحة هذا الأصل أن الخبر الذي تلقاه الناس بالقبول واستعملوه يجري مجرى التواتر عندنا" (٣).

ويقول الطوفي رحمه الله: "تلقته الأمة بالقبول، ودلت القرائن على صدق ناقلها؛ فيكون إذا من التواتر" (٤).

ثانيًا: أن القول بإفادة خبر الآحاد المتلقى بالقبول للعلم توسط بين القولين؛ فإن القول بإفادة خبر الواحد العلم، كما يفيد المتواتر فيه إلغاء لمزية التواتر، وكذلك القول

تيمية (ص/٢١٦)، فواتح الرحموت، الأنصاري (١٣٩/٢)، والعلم الضروري هو العلم الذي يحصل بدون واسطة، ولا يفتقر في العلم به إلى نظر ودليل، والنظري هو الذي يجوز أن يعرض فيه الشك، ويفتقر في العلم به إلى النظر أو الدليل.
ينظر: البرهان، الجويني (٣٧٨/١)، المستصفي، الغزالي (ص/١٠٦٩)، الإحكام، الأمدي (١٠/٢).
(٧) ينظر: الفقيه والمتفقه، البغداد (٢٧٨/١)، مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٤٤/١٨).

(١) ينظر: الإحكام، الأمدي (٥٣/٢)، مختصر ابن الحاجب مع شرحه رفع الحاجب (٣١١/٢)، لباب المحصول، ابن رشيقي (٣٣٣/١)، روضة الناظر، ابن قدامة (ص/٩٦).
(٢) ينظر: حاشية إدرار الشروق مع الفروق، ابن الشاطر (١٥/٤).
(٣) الفصول في الأصول، الجصاص (١٧٤/١).
(٤) شرح مختصر الروضة، الطوفي (١٠٤/٢).
(٥) التوضيح، صدر الشريعة (٤/٢).
(٦) ينظر: إيضاح المحصول، المازري (ص/٤٤٣)، المسودة، آل

يقول ابن السبكي رحمه الله حول الاستدلال على حجية الإجماع بقوله ﷺ: (لا تجتمع أمتي على ضلالة) ^(١) : "ولقائل أن يقول : تلقى الأمة للخبر بالقبول، وإن لم يخرجها عن الأحاد، فلا يلزم أن يكون مظنوناً؛ لأن خبر الواحد قد تعضده قرينة تصيره مقطوعاً، وجاز أن تكون القرينة هي تلقيهم بالقبول؛ فيستدل به على الإجماع" ^(٢).

ويقول الشوكاني رحمه الله: "خبر الواحد إذا وقع الإجماع على العمل بمقتضاه فإنه يفيد العلم؛ لأن الإجماع عليه قد صيره من المعلوم صدقه، وهكذا خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول، فكانوا بين عامل به ومتأول له" ^(٣).

رابعاً: أن الآلية التي حصل بها إفادة العلم في الخبر المتواتر متحققة في الخبر المتلقى بالقبول إذا كان آحاداً .

يقول الطوفي -في شرح عبارة ابن قدامة رحمهما الله: ((ويجوز حصول العلم بخبر الواحد مع القرائن لقيامها مقام المخبرين في إفادة الظن وتزايد حتى يجزم

به)) -: "معنى هذا الكلام أن العلم بخبر التواتر يحصل على جهة التزايد التدريجي، وذلك لأن أول مخبر للإنسان بخبر يحرك عنده ظن ذلك الخبر على حسب ذلك المخبر في صدقه وعدالته، وتيقظه وذكائه، ثم كلما أخبره بذلك الخبر مخبر بعد مخبر، تزايد ذلك الظن بإخبارهم، حتى يبلغ القطع واليقين في نفسه" ^(٤).
خامساً: أن الخبر المتلقى بالقبول قد علم صدقه بانضمام قرينة التلقي بالقبول لخبر الواحد ^(٥). يقول الجويني: "إذا اتفقوا على العمل به لم يقطع بصدقه، وحمل الأمر على اعتقادهم وجوب العمل بخبر الواحد، وإن تلقوه بالقبول قولاً وعملاً حكم بصدقه" ^(٦).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "ومن الحديث الصحيح ما تلقاه المسلمون بالقبول فعملوا به، كما عملوا بحديث الغرة في الجنين، وكما عملوا بأحاديث الشفعة، وأحاديث سجود السهو ونحو ذلك؛ فهذا يفيد العلم ويجزم بأنه صدق؛ لأن الأمة تلقته بالقبول تصديقاً وعملاً بموجبه" ^(٧).

يقول ابن حجر عن الحديث: «حديث مشهور له طرق كثيرة لا يخلو واحد منها من مقال» ينظر: تلخيص الحبير (١٤١/٣)، تذكر المحتاج إلى أحاديث المنهاج (ص/٥١).

(٢) رفع الحاجب، ابن السبكي (١٦٣/٢).

(٣) إرشاد الفحول، الشوكاني (ص/٩٤).

(٤) شرح مختصر الروضة، الطوفي (٨٤/٢).

(٥) ينظر: شرح اللمع، الشيرازي (٣٠٤/٢)، رفع الحاجب، ابن السبكي (١٦٣/٢)، البحر المحيط، الزركشي (٣٢٥/٣).

(٦) البرهان، الجويني (٣٧٩/١)، وينظر أيضاً في: قواطع الأدلة، السمعاني (٣٣٣/١)، الإبهاج، ابن السبكي (٢٩٩/٢).

(٧) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (١٦/١٨).

(١) رواه أبو داود من حديث أبي مالك الأشعري بلفظ: (أن الله أجارك من ثلاث، وذكر منها: وأن لا تجتمعوا على ضلالة) برقم (٤٢٥٣) كتاب الفتن/باب ذكر الفتن ودلائلها ٩٨/٤.

ورواه الترمذي من حديث ابن عمر بلفظ: (إن الله لا يجمع أمتي أو أمة محمد على ضلالة) برقم (٢١٦٧) كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة ٤٦٦/٤، وقال عنه: (هذا حديث غريب من هذا الوجه)، وابن ماجه من حديث أنس بن مالك بلفظ: (إن أمتي لا تجتمع على ضلالة فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم) برقم (٣٩٥٠) كتاب الفتن، باب السواد الأعظم (١٣٠٣/٢).

وهو ضعيف لأنه من رواية معان بن رفاعه متفق على ضعفه. ينظر: تحفة الطالب ١٤٩.

والداعي لتصديق الخبر أن الذين تلقوه بالقبول والعمل به لا يتوهم اتفاقهم على القبول إلا بجامع جمعهم على ذلك، ولا يمكن توهم اجتماعهم على الكذب، مع ما تعين من صدق روايته^(١).

والخلاف في المسألة يمكن أن يعد خلافاً لفظياً؛ لاتفاق الأصوليين وغيرهم من العلماء على إفادة الخبر غلبة الظن؛ فصار الخلاف في تسمية هذا الظن علماً ، وللاتفاق على أنه يفيد العلم بوجوب العمل^(٢).

كما أن بعض من ذهب لإفادته للعلم فإنه قصد العلم بمعنى الظن، لا الاعتقاد الجازم أو اليقين^(٣).

ويمكن أن يكون معنوياً، ويظهر ذلك في الحكم على منكر ما تضمنه خبر الواحد باعتباره يفيد العلم القطعي هل يحكم بكفره أو لا ؟ وكذلك هل يقبل به أصول الديانات أم لا ؟ فإن كان مفيداً للعلم قبل به^(٤).

ومما ينبني على الخلاف في إفادة خبر الواحد للعلم الخلاف في إفادة الصحيحين - وهما مما تُلقي بالقبول للعلم-، وأخبار الأحاد الصحيحة المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم سبعة أقسام :

الأول: أحاديث البخاري ومسلم رحمهما الله ، وهي المتفق عليها .

الثاني: ما انفرد به البخاري عن مسلم .

الثالث: ما انفرد به مسلم عن البخاري .

الرابع: ما خرجه الأئمة بعدهما على شرطهما

الخامس: ما خرج على شرط البخاري وحده .

السادس: ما خرج على شرط مسلم وحده^(٥).

وذلك كما في المستدرک على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم رحمه الله وغيره .

السابع: ما أخرجه بقية الأئمة رحمهم الله، كأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وغيرهم من أئمة الحديث.

وأعلى هذه الأقسام الأول وهو المتفق عليه، وهو مما يدخله الخلاف في إفادته العلم، والذي يظهر - والله أعلم - أنه مفيد للعلم لوجود التلقي بالقبول لهما، واشترط بعضهم لتلقي أحاديث الصحيحين بالقبول أن لا يكون الحديث مما انتقده أحد من الحفاظ، وكذلك أن لا يقع التخالف بين مدلول الكتابين^(٦).

يقول ابن الصلاح رحمه الله: " وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به خلافاً لقول من نفى ذلك محتجاً بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل

المعتبرة عندهما؛ فيتفقان على الإخراج عن طائفة من الرواة، وقد ينفرد البخاري بالرواية عن بعض الرواة، وينفرد مسلم بالرواية عن آخرين، والمستدركون عليهما يزعمون أنهم قد وجدوا أحاديث قد رواها من خرجا عنه، ومن يساوي من خرجا عنه؛ فيخرجوها ، معبرين بقولهم: هذا استدراك عليهما على شرطهما، أو شرط واحد منهما . ينظر: شرح مختصر الروضة، الطوفي(١٠٩/٢).
(٦) ينظر: نزهة النظر، ابن حجر(ص/٢٠٢).

(١) ينظر: أصول السرخسي(١/٢٩٢).

(٢) ينظر: البحر المحيط، الزركشي(٣/٣٢٤).

(٣) ينظر: الإحكام، الأمدي(٢/٤٨).

(٤) ينظر: المسودة، آل تيمية(ص/٢٢٣)، البحر المحيط،

الزركشي(٣/٣٢٥)، شرح الكوكب المنير، الفتوح(٢/٣٥٢).

(٥) التخريج على شرط الشيخان أو أحدهما يراد به أن البخاري ومسلماً أو أحدهما يختلفان في رواية الحديث ، لاختلاف صفاتهم

التلقي بالقبول ووقوع الاتفاق، وكذلك في وصف الأخبار التي هذا شأنها بعدم وجود المخالف والمنكر لمضمونها في الغالب (٤).

والذي يظهر أن وقوع الاتفاق ونقله هو أحد نتائج التلقي بالقبول للخبر؛ كما في أخبار الصحيحين، فتوافق الشيخين كما هو معلوم ليس اتفاق كل الأمة، ولكن اتفاق الأمة لازم من اتفاقهما لتلقيهما له بالقبول (٥).

وقد يربط بعضهم بينه وبين الإجماع، الذي هو اتفاق مجتهدي الأمة على أمر ديني (٦).

إلا أن العلاقة بين التلقي بالقبول والإجماع قد تكون علاقة شائكة من حيث التداخل الذي يلحظ بينهما.

ومن أوائل من فهم عنه الترابط بين المفهومين: التلقي بالقبول والإجماع الإمام الشافعي رحمه الله، وقد تناقل العلماء القول بأن الإمام الشافعي رحمه الله يرى أن الخبر المتلقى بالقبول قد وقع الإجماع عليه، ذلك أن الإمام عند تناول نسخ القرآن بالسنة والإجماع استشهد بحديث: (لا وصية لوارث) (٧) على أن آية

بالظن، والظن قد يخطئ، وقد كنت أميل إلى هذا، وأحسبه قويًا، ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولاً هو الصحيح؛ لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ (١).

وكذلك القول في ما روي في صحيح البخاري لوحده أو مسلم لوحده فهو مفيد للعلم؛ لتلقيهما بالقبول.

يقول ابن الصلاح رحمه الله: "جميع ما حكم مسلم بصحته من هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه؛ وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع، والذي نختاره أن تلقي الأمة للخبر المنحط عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظري بصدقه خلافاً لبعض محققي الأصوليين" (٢).

المطلب الرابع: نقل الاتفاق على مضمون

المتأمل لطرح العلماء في وصف الأحاديث المتلقاة بالقبول يدرك حصول الاتفاق (٣). على مضمون الخبر عندهم، ويتضح ذلك من خلال التصريح بالترابط بين

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص/٢٧-٢٨).

(٢) صيانة صحيح مسلم، ابن الصلاح (ص/٨٥)، وينظر أيضاً في: إرشاد الفحول، الشوكاني (ص/٩٤).

(٣) الاتفاق في اللغة: مصدر الفعل (اتفق)، واتفق الشبان إذا تقاربا وتلاءما وفي الاصطلاح: يطلق على الإجماع، ويطلق على ما هو أعم منه؛ فيشمل اجتماع رأيين أو أكثر. ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (ص/١٠٦٠)، المصباح المنير، الفيومي (ص/٣٤٣) (وفق).

(٤) ينظر مثال ذلك ما جاء في: الفصول في الأصول، الجصاص (١/١٨٤)، المستصفى، الغزالي (ص/٢٩٣)، روضة الناظر، ابن قدامة (ص/٩٩)، كشف الأسرار، البخاري (٣/٢٥٦)، شرح الكوكب المنير، الفتوح (٤/٦٥١).

(٥) تدريب الراوي، السيوطي (١/١٣١).

(٦) ينظر: شرح مختصر الروضة، الطوفي (٣/٥). و معاني الإجماع في اللغة تدور حول الاتفاق والعزم، ينظر: المقاييس في اللغة، ابن فارس (ص/٢٠٧)، القاموس المحيط، الفيروزآبادي (ص/٩١٧)، المصباح المنير، الفيومي (ص/٦١) (جمع).

(٧) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير برقم (٤٧٦) (٦/٣٠٤)، وابن ماجه في سننه برقم (٢٧١٣) كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث (٢/٩٠٥)، والترمذي في سننه برقم (٢١٢٠) كتاب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث (٤/٤٣٣)، وهذا الحديث مما اعتبر العلماء جريان العمل عليه مغنياً عن طلب الإسناد. ينظر: شرح مشكل الآثار، الطحاوي (٦/١٦٥)، والحديث ضعف من عدة طرق، ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (١/١٩٨)،

نقل أهل المغازي وإجماع العامة عليه، وإن كنا قد ذكرنا الحديث فيه، واعتمدنا على حديث أهل المغازي عامًا وإجماع الناس^(٤).

ومن هذا النقل لا يظهر حكم الشافعي على ما تلقي بالقبول وكونه مما وقع عليه الإجماع والله أعلم، خاصة وأن الشافعي لم يستعمل عبارة التلقي بالقبول، وإنما وصف الحديث بقوله: نقله العامة عن العامة، أو نقله أهل المغازي.

وقد يُفهم كون التلقي بالقبول دالًا على الإجماع من استعمال الأصوليين والفقهاء لمصطلح التلقي بالقبول في سياق واحد مع حكاية الإجماع مما يشعر بكونهما شيئًا واحدًا.

يقول ابن عبد البر رحمه الله: "أجمع العلماء على القول بأن لا وصية لوارث، وعلى العمل بذلك قطعًا منهم على صحة هذا الحديث، وتلقيًا منهم له بالقبول؛ فسقط الكلام في إسناده"^(٥).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "ومن الحديث الصحيح ما تلقاه المسلمون بالقبول؛ فعملوا به، كما عملوا بحديث الغرة مع الجنين^(٦)... فهذا يفيد العلم، ويجزم بأنه صدق؛ لأن الأمة تلقت بالقبول تصديقًا وعملاً بموجبه، والأمة لا تجتمع على ضلالة، فلو كان في نفس الأمر كذبًا

المواريث ناسخة لآية الوصية للوالدين والزوجة، حيث كانت آية الوصية أسبق في النزول وقد أوجبت الوصية للوالدين والأقربين، ثم قسم الله لكل ذي حق نصيبًا محددًا في آية المواريث، والحديث جاء مؤكدًا لمضمون الآية^(١).

يقول ابن حجر رحمه الله: "لكن الحجة في هذا الإجماع على مقتضاه كما صرح به الشافعي وغيره"^(٢).

كما ورد عن الزركشي رحمه الله قوله: "ولهذا قال الشافعي في حديث: (لا وصية لوارث) إنه لا يثبت له أهل الحديث، ولكن العامة تلقت بالقبول، وعملوا به حتى جعلوه ناسخًا لآية الوصية للوارث"^(٣).

والذي نجده عن الشافعي رحمه الله هو قوله: "وممن حفظنا عنه من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي قال عام الفتح: (لا وصية لوارث)، و(لا يقتل مؤمن كافر)، ويأثرونه عن من حفظوا عنه ممن لقوا من أهل العلم بالمغازي، فكان هذا نقل عامة عن عامة، وكان أقوى في بعض الأمر من نقل واحد عن واحد، وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مجتمعين قال وروى بعض الشاميين حديثًا ليس مما يثبت أهل الحديث فيه أن بعض رجال مجهولون فرويناه عن النبي منقطعًا، وإنما قبلناه بما وصفت من

(٣١٣/١).

(١) ثبتت الوصية بعدة آيات منها قوله تعالى: *وَأُولَئِكَ يَرْثُونَ زَوْجَهُمْ إِذَا تَوَفَّوْا وَلَهُنَّ مِيرَاثُ الْمَالِ* [النساء: ١١-١٢]. أما آية المواريث فهي الآيات ١١، ١٢، ١٧٦ من سورة النساء.

(٢) فتح الباري، ابن حجر (٣٧٢/٥).

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي (٣٩٠/١).

(٤) الرسالة، الشافعي (ص ١٤٠).

(٥) الاستذكار، ابن عبد البر (٢٦٥/٧).

(٦) جاء في الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة أو أمة، ورواه أبو داود في سننه برقم ٤٥٧٩، كتاب الديات، باب دية الجنين (١٩٣/٤)، والترمذي في سننه برقم (١٤١٠)، كتاب الديات، باب ما جاء في دية الجنين (٢٣/٤)، وقال عنه: حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم.

لكانت الأمة قد اتفقت على تصديق الكذب والعمل به"^(١).

ويفهم ذلك أيضًا من عرض الأصوليين لأدلة إثبات الإجماع أن التلقي بالقبول هو الإجماع ومن ذلك حديث : (لا تجتمع أمتي على ضلالة)، ونحوه مما تلقته الأمة بالقبول أنهما بمعنى واحد، حيث يقول الجويني رحمه الله : " ولا حاصل لقول من يقول هذه الأحاديث متلفة بالقبول، فإن المقصود من ذلك يؤول إلى أن الحديث مجمع عليه، وقصاراه إثبات الإجماع بالإجماع " ^(٢).

ومن هذا الباب أيضًا ما ذكره ابن قدامه رحمه الله عن اتفاق السلف على نقل أحاديث الصفات وتصديقها؛ لأن اتفاق الأمة على قبولها إجماع منهم على صحتها، والإجماع حجة قاطعة ^(٣).

والذي يظهر والله أعلم أن التلقي بالقبول ليس هو الإجماع، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: أن الإجماع أخص من التلقي بالقبول، وقد يعتبر التلقي بالقبول قرينة على تقوية الخبر السمعي مما يجعله مستندًا صالحًا للإجماع، وكثيرًا ما نجد مواطن للإجماع مستندها من السنة الأحادية، لكن تلقي

العلماء لهذه الأخبار بالقبول قوى جانب الاشتهار والصحة.

ينقل عبد العلي الأنصاري رحمه الله في معرض الجواب عن استدلال بعض الحنفية الذين جعلوا الخبر المشهور مفيدًا للعلم مستدلين بأنه نقل الجماعة وتلقته بالقبول فصار مجمعًا عليه، والإجماع مفيد للعلم؛ فيقول: " وجوابه أنه لا يلزم من نقل هذه الجماعة الإجماع، بل يجوز أن لا يكون فيهم مجتهدًا أصلًا عن إجماعهم " ^(٤).

ثانيًا: أن وصف الحديث المتلقى بالقبول بالإجماع فيه تساهل؛ والمقصود الاتفاق؛ إذ لا يتصور وقوع الإجماع على مضمون كل أخبار الصحيحين التي تلقته الأمة بالقبول، وهذا ما يفهم من وصف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لمتون الصحيحين بأنها متفق عليها بين أئمة الحديث، تلقوها بالقبول وأجمعوا عليها ^(٥).

ثالثًا: أن الإجماع يفيد القطع، أما التلقي بالقبول للخبر فهو يفيد علم الطمأنينة، وهو العلم النظري، أو الظن على قول بعضهم.

رابعًا: أن الإجماع لا ينعقد مع وجود الخلاف، بينما التلقي بالقبول قد يتصور فيه وجود المخالف وإن اعتبر

(٣) ينظر: روضة الناظر، ابن قدامة (ص/١٠٠). وقد ذهب بعض المعاصرين كباحث موضوع الكثرة والقلّة عند الأصوليين إلى جعل معاني تلقي الخبر بالقبول مقصورة على الإجماع عند الجمهور خلا الحنفية الذين اعتبروا الخبر المتلقى بالقبول هو المشهور. ينظر: بحث الكثرة القلة عند الأصوليين، العجاجي، وليد إبراهيم، رسالة دكتوراه كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (ص/٤٧٢).

(٤) فواتح الرحموت، الأنصاري (١٣٩/٢).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية (١/٢٥٧).

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (١٧/١٨)، ويقول في المسودة في معرض الاستدلال على إفادة خبر الواحد العلم: "والاستدلال يوجب العلم من أربعة أوجه أحدها أن تتلقاه الأمة بالقبول؛ فيدل ذلك على أنه حق؛ لأن الأمة لا تجتمع على الخطأ، ولأن قبول الأمة له يدل على أن الحجة قد قامت عندهم بصحته، لأن العادة أن خبر الواحد الذي لم تقم الحجة به لا تجتمع الأمة على قبوله، وإنما يقبله قوم ويرده قوم "المسودة، آل تيمية (١ / ٢١٩).

(٢) البرهان، الجويني (٤٣٦/١)، وينظر أيضًا في: رفع الحاجب، ابن السبكي (١٦٥/٢)، شرح مختصر الروضة، الطوفي (١٤٠/٣).

ثم إن تفسير بعض الأصوليين للتلقي بالقبول بأن الأمة ما بين عامل به ومتأول يشير إلى أن الاتفاق القطعي لم يحصل، بدليل أنه يمكن وقوع المخالفة في العمل مع تأويل المعنى والله أعلم.

المطلب الخامس: ثبوت العمل به

لعل أهم آثار تلقي الخبر بالقبول هو مجال العمل الذي يقتضي الاحتجاج بمضمون الخبر والاستدلال به، والعمل بالخبر المتلقى بالقبول يكاد أن يكون أمراً متقرراً عند عامة الأصوليين والفقهائ، بل إنه قد قال به بعض من لا يرى إفادة خبر الواحد العلم؛ لأنه حتى لو يفد إلا الظن فإن العمل بالظن واجب^(٢).

وقد نقل بعضهم الخلاف في العمل بخبر الواحد، مع الاتفاق على العمل بخبر الواحد في أصول الديانات الذي نقل بالإجماع^(٣)، وكذلك على وجوب العمل به في الفتوى والشهادة والأمور الدنيوية^(٤).

ومذهب الجمهور ثبوت العمل بخبر الأحاد، مع اختلافهم في بعض شروط العمل، وهذا مذهب الجمهور من الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨)، مع خلاف فيما بينهم في شروط العمل، وكذلك في كون جهة الوجوب هي العقل والشرع، أو الشرع فقط^(٩).

رأيه شاذاً، يقول الجصاص رحمه الله: "وليس معنى تلقي الناس إياه بالقبول أن لا يوجد له مخالف، وإنما صفته أن يعرفه عظم السلف، ويستعملونه من غير نكير من الباقيين على قائله"^(١).

خامساً: أن التلقي بالقبول ليس خاصاً بمجتهدي الأمة، بل قد يكون القبول حاصلاً من عامة الناس، ولذا قد يعبر عن تلقيه بتلقي الأمة أو تلقي الناس له بالقبول، والإجماع لا ينعقد إلا من المجتهدين.

وبناء على هذا يمكن القول بأن من آثار التلقي بالقبول حكاية الاتفاق وليس الإجماع، وإن كانا كثيراً ما يستعملان للتعبير عن الإجماع باعتبار الاشتراك في اللغة.

ويدعم التفريق بينهما وجود بعض ما يمكن اعتباره فرقاً بين الإجماع والاتفاق؛ فكل إجماع يمكن اعتباره اتفاق وليس العكس، حيث للإجماع من خصوصية الاتفاق الذي لا يتصور وجود أي مخالفة معه سواء كان مقارناً في الزمن، أو واقعاً في زمان مستقبل، فالإجماع هو رأي جميع المجتهدين بينما الاتفاق هو رأي الكافة والأغلبية، إذ ينقل عن علماء مذهب واحد، أو الأئمة الأربعة، والإجماع لا يقع بعد الخلاف، بينما يقع الاتفاق بعد الخلاف.

(٦) ينظر: الإشارة، الباجي (ص/٢٠٣)، المحصول، ابن العربي (١١٦/١).
(٧) ينظر: اللمع، الشيرازي (ص/٧٢)، قواطع الأدلة، السمعاتي (٣٣٥/١)، الإبهاج، ابن السبكي (٢٩٩/٢-٣٠٠).
(٨) ينظر: الفقيه والمتفقه، البغدادي (٢٧٨/١)، الوصول إلى الأصول، الجصاص (١٧٤/٢)، العدة، أبو يعلى (٨٥٩/٣).
(٩) ينظر: التمهيد، أبي الخطاب (٤٥/٣).

(١) الفصول في الأصول، الجصاص (١٨٤/١).
(٢) ينظر: التحرير، المرداوي (١٨١٥/٤).
(٣) ينظر: التمهيد، ابن عبد البر (٨/١)، التحرير، المرداوي (١٨١٧/٤).
(٤) ينظر: نهاية السؤل، الإسنوي (٩٩/٣).
(٥) وهم يشترطون العدالة والضبط واتصال السند والعقل ينظر: أصول الشاشي (ص/٢٧٢)، كشف الأسرار، البخاري (٥٣٨/٢).

تعم به البلوى، والذي يدعو إلى أفراد ذلك بالنظر والتأمل أن بعض من يقبل خبر الواحد ويعمل به، قد لا يقبله في الترجيح والتخصيص والنسخ وعموم البلوى^(٧).

فالمقياس وهو أحد أصول الشريعة وأحد وجوه الاستنباط قد ثبت بأخبار آحاد، كحديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، وهو حديث مرسل^(٨)، فهو خبر واحد، ولكن تلقته الأمة بالقبول؛ فصار دليلاً مقطوعاً به^(٩).

ويقول الشيرازي رحمه الله: "فإن قيل: هذا من أخبار الآحاد؛ فلا يجوز أن يثبت به أصل من الأصول، قيل: هو وإن كان من أخبار الآحاد إلا أن الأمة تلقته بالقبول، فبعضهم يعمل به، وبعضهم يتأوله، فهو كالخبر المتواتر"^(١٠).

واحتج به الأصوليين لإثبات جواز اجتهاد الصحابي مع وجود الرسول ﷺ إذا كان غائباً.

يقول أبو الحسين البصري: "خبر معاذ وإن كان من أخبار الآحاد فقد تلقته الأمة بالقبول، فهم بين محتج

وقد خالف في ثبوت العمل بخبر الواحد بعض الظاهرية والرافضة^(١).

ويتأكد العمل بخبر الواحد إذا تلقى بالقبول، ولا يُترك العمل بالخبر المتلقى بالقبول إلا لتأويل يراه العالم للخبر^(٢).

يقول الشيرازي رحمه الله: "خبر الواحد الذي تلقته الأمة بالقبول فيقطع بصدقه، سواء عمل به، أو عمل البعض وتأوله البعض، فهذه الأخبار توجب العمل ويقع بها العلم"^(٣).

ويقول السخاوي رحمه الله: "وإذا تلقت الأمة الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح"^(٤).

ويلحظ المتتبع لاحتجاج العلماء بالحديث اقتران الخبر الذي تلقى بالقبول بالعمل؛ ولذا يقوى جانب الاحتجاج في شأن الأحاديث التي تتصف بهما معاً^(٥). كما يفسر ترك العمل ببعض الأحاديث، أو جعلها مقصورة على سببها بأنه غير متلقاة بالقبول، كما جاء وصف حديث رضاع الكبير^(٦).

ومن أبرز أوجه العمل بخبر الواحد المتلقى بالقبول احتجاج الأصوليين به، فأثبتوا به الأصول، ورجحوا به عند التعارض، وخصصوا العموم، وعملوا به فيما

(١) ينظر: التلخيص، الجويني (٣٢٦/٢)، قواطع الأدلة، السمعاني (٢٣٥/١)، التمهيد، أبو الخطاب (٤٦/٣).

(٢) ينظر: الفقيه والمتفقه، البغداد (٢٧٨/١)، المسودة، آل تيمية (ص/٢١٦)، التحرير، المرادوي (١٨١٧/٤).

(٣) اللمع، الشيرازي (ص/٧٢)، وينظر أيضاً في: المعتمد، البصري (٢١٣/٢).

(٤) ينظر: فتح المغي، السخاوي (٣٥٠/١).

(٥) ينظر على سبيل المثال في: الاستذكار، ابن عبد البر (١٥٩/١)، التمهيد، ابن عبد البر (٨٢/١)، المبسوط، السرخسي (٧٢/٣)، أصول السرخسي (٢٩٢/١)، مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٤٩/١٨)، كشف الأسرار، البخاري (٥٥٧/٢)، البحر

المحيط، الزركشي (٢٤٦/٣).

(٦) ينظر: الاستذكار، ابن عبد البر ٢٥٥/٦، وحديث رضاع الكبير ثابت في صحيح مسلم برقم (١٤٥٣) كتاب الرضاع، باب رخصة الكبير (١٠٧٦/٢).

(٧) ينظر: المعتمد، البصري (١١٦/٢).

(٨) المرسل: هو الحديث الذي في سنده انقطاع، ويخص بعضهم بما يرويه التابعي عن الرسول ﷺ، ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٣٠/١).

(٩) ينظر: قواطع الأدلة، السمعاني (٩٤/٢).

(١٠) التبصرة، الشيرازي (ص/٤٢٥). وينظر مثله في: المحصول، الرازي (٦٤/٥).

والسبب في ذلك أن التلقي بالقبول قد ضيق مجال الإنكار؛ فكان الخبر الذي هذا حاله مقدماً على ما دخله إنكار من أحد؛ لأن لحوق الإنكار يعتبر شبهة، والخالي منها راجحاً، وقاسوا على هذا ما قل نكيره على ما كثر نكيره، فكلما زاد القبول تجاه الخبر قوي جانبته^(٧)، وقد عزا العلماء سبب ترجيح أحاديث الصحيحين بشكل عام على غيرهما تلقي العلماء لهما بالقبول^(٨).

وأعلى درجات التلقي تلك التي تقع في زمن الصحابة رضوان الله عليهم؛ فالخبر الذي تلقتة الصحابة بالقبول أولى من غيره^(٩).

وكذلك النسخ بخبر الواحد لا يوافق أصول الحنفية، إلا أنه مع ذلك فقد أجازوا نسخ القرآن بمثل هذا الخبر؛ لأنه يفيد العلم، وقد اتفق على استعمال حكمه^(١٠).

يقول الجصاص رحمه الله: "قوله عليه السلام: (لا وصية لوارث) هو من أخبار الآحاد، وقد أجاز أصحابنا نسخ القرآن به لتلقي الناس إياه بالقبول واتفاقهم على استعمال حكمه"^(١١).

به ومتأول له؛ فصح التعلق به في أن للمجتهد أن يجتهد مع غيبته عن النبي ﷺ^(١).

وكذلك مما احتج به لإثبات القياس كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وفيه: (الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما لم يبلغك في القرآن والسنة، فتعرف الأمثال والأشباه، ثم قس الأمور عند ذلك، ثم اعمد إلى أحبها إلى الله وأشبهها فيما ترى)^(٢)، وهذا الكتاب تلقتة الأمة بالقبول^(٣). يقول أمير بادشاه رحمه الله عن هذا الأثر: "شهرته وتلقي العلماء له بالقبول لا يقعه إن شاء الله عن درجة الحجية"^(٤).

وكذلك من العمل بالحديث المتلقى بالقبول التخصيص به، بل إن تخصيص الظاهر بالأخبار التي تلقاها الناس بالقبول، كقوله عليه السلام: (لا تنكح المرأة على عمتها)^(٥)، و(لا وصية لوارث) كانت مستنداً لقياس غيره من الأخبار عليه^(٦).

واعتبر تلقي الخبر بالقبول قرينة مرجحة لتقديم أحد الخبرين على الآخر في حال تعارضهما، والترجيح في الأخبار يقع من جهة السند أو المتن أو الأمر خارجي، ومن هذه القرائن الخارجية التلقي بالقبول.

لأن خبر الواحد مظنون والقرآن مقطوع به، وتوقف القاضي الباقلاني لأن خبر الواحد مظنون بأصله مقطوع بفحواه فتعارض مع قطعية القرآن، ينظر: البرهان، الجويني (٢٨٥/١)، المحصول، ابن العربي (٨٨/١).

(٧) ينظر: المختصر، ابن اللحام (ص/١٧١)، شرح مختصر الروضة، الطوفي (٧٠٧/٣)، المسودة، آل تيمية (ص/٢٧٨)، المدخل، ابن بدران (ص/٤٠٠).

(٨) ينظر: شرح الكوكب المنير، الفتوح (٤/٦٥٠)، إجابة السائل، الصنعاني (ص/٤٢٤)، المدخل، ابن بدران (ص/٤٠٠).

(٩) ينظر: قواطع الأدلة، السمعاني (١/٤٠٨).

(١٠) ينظر: الفصول في الأصول، الجصاص (٢/٣٥٨).

(١١) الفصول في الأصول، الجصاص (٢/٣٥٨).

(١) المعتمد، البصري (٢/٢١٣).

(٢) الأثر رواه الدارقطني في سننه كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري ٢٠٦/٤، والبيهقي في سننه الكبرى برقم (٢٠١٣٤) كتاب آداب القاضي، باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي ١١٥/١٠، وفي سننه في الرواية عند الدارقطني عبد الله بن أبي حميد وهو ضعيف، ينظر: نصب الراية ٨١/٤.

(٣) ينظر: التبصرة، الشيرازي (ص/٤٢٦).

(٤) التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج (١/٣٥٨).

(٥) الحديث أصله في البخاري برقم (٤٨١٩) كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها ١٩٦٥، ومسلم برقم (١٤٠٨) كتاب النكاح/باب تحريم الجمع بين المرأة وبين المرأة وعمتها (٢/١٠٢٩).

(٦) الفصول في الأصول، الجصاص (١/١٧٤). والتخصيص للقرآن بخبر الواحد هو قول جمهور العلماء، وخالف في ذلك المعتزلة

والعمل بالخبر فيما تعم به البلوى عند تلقيه بالقبول كذلك مما هو متقرر عن العلماء، والخبر الذي تعم به البلوى هو ما تتكرر الحاجة إليه^(٥)، ويمثل لذلك بمس الذكر، ومس المرأة، والقيء، والرعاف^(٦)، والخبر الذي هذا شأنه يحتج به كثير من الأصوليين بلا قيد أو شرط^(٧).

ويقيد الحنفية قبول خبر الواحد فيما تعم به البلوى بحصول الاشتهار أو التلقي بالقبول، معللين ذلك بأن الخبر الذي يتضمن حكماً مما تعم به البلوى تشدد الحاجة إليه، ومحال أن يعرف حكم تلك الأمور الواحد ويجهله الجماعة؛ فكانت العادة قاضية باشتهار الرواية وقبولها وعدم الخلاف فيها؛ إذ يكثر السؤال، وإذا كثر السؤال كثر الجواب، والشهرة والتلقي بالقبول دليل الصحة، وعدمها دليل الخطأ^(٨).

يقول المطيعي رحمه الله: "فإذا لم يعلموا بالخبر أو علموا ولم يتلقوه بالقبول علم أن الخبر غير صالح للعمل والاحتجاج وهو المراد بقول عامة الحنفية انه مردود"^(٩).

وما ذهب إليه الحنفية من اشتراط اشتهار الخبر أو تلقيه بالقبول فيما تعم به البلوى لثبوت العمل مناقش بأمر:

و يقول السرخسي رحمه الله: "ألا ترى أن النسخ يثبت بمثل هذه الأخبار؛ فإنه يثبت بها الزيادة على كتاب الله تعالى، والزيادة على النص نسخ، ولا يثبت نسخ ما يوجب علم اليقين إلا بمثل ما يوجب علم اليقين"^(١).

ويقول الزركشي رحمه الله: "الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول عمل به على الصحيح حتى أنه ينزل منزلة التواتر في أن ينسخ المقطوع"^(٢).

ومما يمثل له في نسخ العام بخبر الواحد رجوع أهل قباء عن القبلة التي هي معلومة بالضرورة من الدين إلى غيرها بخبر واحد، وكذلك في إراقة الخمر^(٣)، ونسخ قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤].

فهو منسوخ بقوله ﷺ: (لا تتكح المرأة على عمتها ولا على خالتها)، وقد سوغوا ذلك بكون الحديث وإن كان من خبر الأحاد إلا أنه متلقى بالقبول؛ فهو كالتواتر في جواز النسخ به، ولا يمتنع أن يكون مقارناً للآية فيكون مخصصاً^(٤).

المستصفي، الغزالي (ص/١٣٤)، التبصرة، الشيرازي (ص/٣١٤)،
الواضح، ابن عقيل (٣١٤/٤)، شرح تنقيح الفصول (ص/٢٩٠)،
روضة الناظر، ابن قدامة (ص/١٢٧).
(٨) ينظر: أصول الشاشي (ص/٢٨٤)، أصول
السرخسي (٣٦٨/١)، التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج (٣٩٤/٢)،
تيسير التحرير، أمير بادشاه (١١٣/٣)، مسلم الثبوت وفواتح
الرحموت، الأنصاري (١٦٣/٢).
(٩) ينظر: حاشية المطيعي مع نهاية السؤل، المطيعي (١٠١/٣).

(١) أصول السرخسي (٢٩٢/١).
(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي (٣٩٠/١).
(٣) ينظر: المسودة، آل تيمية (ص/٢٢٣).
(٤) ينظر: المعتمد، البصري (٣١٩/١).
(٥) ينظر: بيان المختصر، ابن اللحام (٧٤٦/١)، التحرير مع التقرير
والتحبير، ابن الهمام (٣٩٤/٢).
(٦) ينظر: العدة، أبو يعلى (٨٨٥/٣)، المعتمد، البصري (١٦٩/٢).
(٧) ينظر: الفقيه والمتفقه، البغداد (٣٦٢/١)، التلخيص،
الجويني (٣٥٥/١ و ٤٣١/٢)، العدة، أبو يعلى (٨٨٥/٣).

أولاً: تلقي الخبر بالقبول من المصطلحات الشائعة في مقام الاحتجاج بالحديث على ألسنة العلماء في شتى الفنون.

ثانياً: ليس للأصوليين اهتمام ببيان المراد بمصطلح تلقي الخبر بالقبول وتحريره سوى ما ورد عن قلة منهم مع كثرة استعمالهم له.

ثالثاً: من خلال البحث في استعمال الأصوليين لمصطلح تلقي الخبر بالقبول يمكن حده بأنه الخبر الذي اطمأنت له النفس، واشتهر عند عامة العلماء، ولم ينكر الأخذ بمقتضاه في الجملة.

رابعاً: تلقي الخبر بالقبول له آثاره، والتي من أهمها زوال علة الحديث من ضعف أو إرسال أو غير ذلك. خامساً: ذهب بعض العلماء إلى تصحيح الخبر المتلقى بالقبول، والذي يظهر عدم الحكم بالصحة لأسباب ذكرت في البحث، كما تم تفسير دوافع الأصوليين إلى تصحيح الخبر.

سادساً: الخبر المتلقى بالقبول يقرب في منزلته من المتواتر، والمقصد قُربه من المتواتر لفظياً، مع اختلافه عنه لعدم انطباق شروطه، ويمكن اعتباره من المتواتر المعنوي.

سابعاً: خبر الواحد محل اختلاف في إفادته للعلم، والراجح أنه إذا احتف بالقرائن كالتلقي بالقبول فإنه يفيد، وتضمن البحث مبررات إفادته للعلم ومنها صدق الخبر المتلقى بالقبول.

أولاً: أن وجوب العمل قد تقرر عموماً، وذلك يشمل ما عمت به البلوى وما لم تعم به^(١).

ثانياً: ربط عموم البلوى بالاشتهار وشيوع الخبر بالحكمة التي تقتضي إشاعته باطل، حيث يربط وجوب العمل بلزوم العلم، بينما الواجب العمل على كل حال، ولو ارتبط العمل بشرط العلم وبلوغ الخبر لكن ذلك لازماً في عموم الأخبار^(٢).

ثالثاً: أن ما تعم به البلوى قد يعسر ضبطه، وإن مثّل له الأصوليون بأمثلة محدودة إلا أنه يمكن أن يقال بحسب ما ذكر في حده إن كثيراً من أمور الدين هي مما تعظم به حاجة الناس وتعم به البلوى، ويلزمهم معرفة حكمه؛ فكل ما يتصل بالفرائض والتكاليف قد يصدق عليه هذا الحد^(٣)، وتفاصيل التكاليف قد لا تتوفر الدواعي على نقلها، كما تتوفر الدواعي على نقل الكليات، فالصلوات الخمس ثبتت بالتواتر، لكن ما يتعلق بكيفيتها لم يتوقف على الاستفاضة^(٤).

رابعاً: أن أخبار الأحاد فيما تعم به البلوى تبقى أخبار عدول فيما يتعلق بالشرع ولا معارض لها، فتقاس على ما لم تعم به البلوى^(٥).

الخاتمة

الحمد لله على تمام فضله وكرمه، وبعد فهذا بيان لأبرز النتائج المستخلصة من هذا البحث :

(١) ينظر: التبصرة، الشيرازي (ص/٣١٥).

(٢) ينظر: المعتمد، البصري (٢/١٦٩).

(٣) ينظر: الإحكام، ابن حزم (١٠٩/١)، إجابة السائل، الصنعاني

(١٠٨/١).

(٤) ينظر: البرهان، الجويني (١/٤٢٧).

(٥) ينظر: الفقيه والمتفقه، البغدادي (١/٣٦٢).

الدين ابن السبكي، ت (٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ .

٣- إجابة السائل شرح بغية الأمل، محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير الكحلاني الصنعاني، ت (١١٨٢هـ)، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي، ود.حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٩٨٦م.

٤- إحكام الفصول في أحكام الأصول، أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، ت (٤٧٤هـ)، تحقيق: عبدالله محمد الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٥- الإحكام في أصول الأحكام، أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، ت (٤٥٦هـ)، دار الحديث، القاهرة.

٦- الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي، ت (٦٣١هـ)، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ .

٧- أحكام القرآن، حجة الإسلام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي، ت (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢.

٨- إدرار الشروق على أنواء الفروق، لأبي القاسم بن عبدالله الأنصاري المعروف بابن الشاط، ت (٧٢٣هـ) ، مطبوع بحاشية الفروق للقرافي، دار الكتب، بيروت .

ثامناً: يحكم بوجود الاتفاق على مضمون الخبر المتلقى بالقبول نظراً لندرة المخالف، أو تأويله للخبر، لكن يبقى من العسير الحكم بكونه محل إجماع، وقد ناقش البحث موانع ذلك .

تاسعاً: من أهم آثار تلقي الخبر بالقبول ثبوت العمل به، سواء كان عملاً بدلالته المباشرة، كما هو في مقام الاحتجاج عند الفقهاء، أو العمل الأصولي، حيث أثبتوا به الأصول، وخصصوا به، ونسخوا، ورجحوا عند التعارض، وعملوا به في مقام الاختلاف بالاحتجاج بخبر الواحد، كالاحتجاج به فيما تعم به البلوى.

عاشراً: ظهر من خلال البحث حجم الأحاديث التي يستدل بها الفقهاء مع وجود مقال في سندها إلا أن ثبوت الأحكام بها كان نابغاً من تلقي العلماء لها بالقبول، وعليه فمن الجيد أن يتصدى لجمع هذه الأحاديث بعض طلبة العلم، ودراستها حديثاً، مع بيان موقف الفقهاء من الاستدلال بها.

والله أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

١- الآداب الشرعية والمنح المرعية ، الإمام أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، ت (٧٦٣هـ)، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، عمر القيام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط : الثانية ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م .

٢- الإبهاج في شرح المنهاج، شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي، ت (٧٥٦هـ)، وأكملة ابنه تاج

- ٩- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، العلامة محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ت (١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ.
- ١٠- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، الحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري الأندلسي ت (٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- ١١- الإشارة في أصول الفقه، أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي ت (٤٧٤هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ١٢- أصول التصحيح والتضعيف، بحث منشور في مجلة البحوث الإسلامية العدد ٤١/، للباحث: عبدالغني أحمد مزهر.
- ١٣- أصول الجصاص، المسمى بـ (الفصول في الأصول)، أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، ت (٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط: الثانية، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- ١٤- أصول السرخسي، أبي بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي، ت (٤٨٢هـ)، تحقيق: أبي الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، دار المعرفة، بيروت.
- ١٥- أصول الشاشي، أبي علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي، ت (٣٤٤هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٢ هـ.
- ١٦- إيضاح المحصول من برهان الأصول، أبي عبدالله محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري، ت (٥٣٦هـ)، تحقيق: د. عمّار الطالب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠١ م.
- ١٧- البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر، الحافظ جلال الدين أبي الفضل السيوطي، ت (٩١١هـ)، تحقيق: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر، مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- ١٨- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، ت (٧٩٤هـ)، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠ م.
- ١٩- البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين أبي المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني، ت (٤٧٨هـ)، تحقيق: د. عبدالعظيم محمود الديب، دار الوفاء، المنصورة، ط: الرابعة، ١٤١٦ هـ.
- ٢٠- بيان المختصر، ابن اللحام، شرح مختصر ابن الحاجب، شمس الدين أبي التثاء محمود بن عبدالرحمن بن أحمد الأصفهاني ت (٧٤٩هـ)، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.

- ٢١- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، ت (١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الهداية .
- ٢٢- التبصرة في أصول الفقه، الشيخ الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، ت (٤٧٦هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط: الأولى عام ١٤٠٠هـ .
- ٢٣- التحرير شرح التحرير، محقق المذهب علاء الدين أبي الحسين علي بن سليمان المرادوي الحنبلي، ت (٨٨٥هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن بن عبدالله الجبرين، ود. عوض بن محمد القرني، ود. أحمد بن محمد بن صالح السراح، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- ٢٤- التحرير، (المطبوع مع التقرير) و (المطبوع مع التيسير) تأليف: محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد السيواسي، المعروف بابن الهمام، ت (٨٦١هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- ٢٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت (٩١١هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ط: الأولى .
- ٢٦- تفسير الرازي المسمى بـ (التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب)، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، ت (٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
- ٢٧- تفسير القرطبي المسمى بـ (الجامع لأحكام القرآن)، أبي عبدالله محمد بن محمد أحمد الأنصاري القرطبي، ت (٦٧١هـ)، دار الشعب، القاهرة .
- ٢٨- التقرير و التحرير شرح التحرير (ومعه التحرير)، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن محمد الحلبي المعروف بابن أمير الحاج ، ت (٨٧٩هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر، ط: الأولى، ١٣١٦هـ .
- ٢٩- التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبدالله هاشم اليماني المدني، دار المحاسن ، المدينة ، ١٣٨٤هـ ، ١٩٦٤م .
- ٣٠- التلخيص في أصول الفقه، إمام الحرمين أبي المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني، ت (٤٧٨هـ)، تحقيق: د . عبدالله جولم النيبالي، شبير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م .
- ٣١- التلويح على التوضيح (المطبوع مع التنقيح)، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، ت (٧٩٢هـ) ، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م .
- ٣٢- تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان المسمى بـ (تفسير النيسابوري) ، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، ت (٨٥٠هـ)، تحقيق :

- ٣٨- التوضيح لمتن التتقيح في أصول الفقه (المطبوع مع التتقيح)، صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري، ت (١٧٤٧هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م .
- ٣٩- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم ، اسم المؤلف: أحمد بن إبراهيم بن عيسى ، تحقيق : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة : الثالثة ، - ١٤٠٦ .
- ٤٠- تيسير التحرير (ومعه التحرير لابن الهمام)، أمير باد شاه محمد أمين بن محمود البخاري، ت (٩٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤١- ثمرات النظر في علم الأثر، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، ت (١١٨٢هـ)، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة الناشر، دار العاصمة للنشر والتوزيع الرياض ، ط: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٤٢- الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، ت (٤٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٩هـ .
- ٤٣- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ، محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي، ت (١٠٥٧هـ) ، دار الكتاب العربي - بيروت .
- الشيخ زكريا عميران، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط : الأولى ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٦م.
- ٣٣- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، اسم المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، ت (٤٦٣هـ)، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي ،محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧هـ.
- ٣٤- التمهيد في أصول الفقه، أبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني الحنبلي، ت (٥١٠هـ)، تحقيق: د. مفيد محمد أبي عمشة، ود. محمد بن علي بن إبراهيم ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م .
- ٣٥- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، ت (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠١م.
- ٣٦- توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري الدمشقي، ت (١٣٣٨هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط: الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
- ٣٧- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (المطبوع مع تنقيح الأنظار)، محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير الصنعاني، ت (١١٨٢هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .

- ٤٤- الرسالة، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، ت (٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت .
- ٤٥- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين عبدالوهاب بن علي ابن السبكي، ت (٧٧١هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالوجود، عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
- ٤٦- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، ت (٦٢٠هـ)، تحقيق: د. عبدالعزيز عبدالرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط: الثانية، ١٣٩٩ هـ.
- ٤٧- سلم الوصول شرح نهاية السؤل (حاشية المطيعي)، محمد بخيت بن حسين المطيعي، ت (١٣٥٤هـ)، مطبوع مع نهاية السؤل، دار الكتب .
- ٤٨- سنن أبي داود، أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، ت (٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت .
- ٤٩- سنن الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، ت (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٥٠- سنن الدارقطني، أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، ت (٣٨٥هـ)، تحقيق: عبدالله هاشم يمانى المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م .
- ٥١- السنن الكبرى، أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت (٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤م.
- ٥٢- سنن ابن ماجة، أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، ت (٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت.
- ٥٣- سنن النسائي (المجتبى من السنن)، أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ت (٣٠٣هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، كتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- ٥٤- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، ت (٦٨٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٥٥- شرح صحيح مسلم، الحافظ محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي، ت (٦٧٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
- ٥٦- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (المطبوع مع مختصر المنتهى)، عضد الدين عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالغفار الشيرازي الإيجي، ت (٧٥٦هـ) . مراجعة وتصحيح: د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٣هـ .
- ٥٧- شرح الكوكب المنير المسمى (مختصر التحرير)، أبي البقاء محمد بن أحمد بن عبدالعزيز

- ٦٤- صحيح ابن حبان، أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، ت (٣٥٤هـ)، بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ت (٧٣٩هـ)، المسمى بـ (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثانية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م .
- ٦٥- صحيح ابن خزيمة، أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، ت (٣١١هـ) تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ.
- ٦٦- صحيح مسلم، أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- ٦٧- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح ت (٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر الناشر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٨هـ.
- ٦٨- العدة في أصول الفقه، القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، ت (٤٥٨هـ)، تحقيق: د. أحمد بن علي سير المبارك، ط: الأولى، ١٤٠٠هـ .
- ٦٩- العناية شرح الهداية (المطبوع مع الهداية وفتح القدير)، أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي، ت (٧٨٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ط: الثانية.
- الفتوح المعروف بابن النجار، ت (٩٧٢هـ)، تحقيق: د. محمد الزحيلي، ود. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٠٠هـ.
- ٥٨- شرح اللع، أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي، ت (٤٧٦هـ)، تحقيق: د. عبدالعزيز بن علي العميريني، دار البخاري، القصيم، ١٤٠٧هـ.
- ٥٩- شرح مختصر الروضة، نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي، ت (٧١٦هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ .
- ٦٠- شرح مسند أبي حنيفة، علي بن سلطان محمد المعروف بالملأ علي القاري، ت (١٠١٤هـ)، كانبور - الهند، ١٨٨٣م .
- ٦١- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، نور الدين أبو الحسن علي بن سلطان محمد القاري الهروي المعروف بملا علي القاري، ت (١٠١٤هـ)، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، لبنان - بيروت .
- ٦٢- الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، ت (٣٩٣هـ)، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٦٣- صحيح البخاري، أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ت (٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، دار اليمامة، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م .

إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ .

٧٧- قواطع الأدلة في أصول الفقه، تأليف: أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن السمعاني الشافعي، ت (٤٨٩ هـ)، تحقيق: د. علي بن عباس بن عثمان الحكمي، و د. عبدالله بن حافظ الحكمي، مكتبة التوبة، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ .

٧٨- قواعد الأصول ومعاقد الفصول، عبد المؤمن بن عبد الحق، صفي الدين أبو الفضائل البغدادي، ت (٧٣٩ هـ)، تحقيق: د. عباس على الحكمي، جامعة أم القرى - معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

٧٩- الكفاية في علم الرواية، حمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، ت (٤٣٦ هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة .

٨٠- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري، ت (٧٣٠ هـ)، تحقيق: عبدالله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٨١- لباب المحصول في علم الأصول، حسين بن رشيق المالكي، ت (٦٣٢ هـ)، تحقيق: محمد غزالي عمر جابي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء

٧٠- عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي، ت (١٣٢٩ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية، ١٩٩٥ م .

٧١- غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر، أحمد بن محمد الحموي الحنفي، ت (١٠٩٨ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٧٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت (٨٥٢ هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار النشر: دار المعرفة، بيروت .

٧٣- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تأليف: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، ت (٩٠٢ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣ هـ .

٧٤- الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق)، الإمام العلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن الصنهاجي القرافي، ت (٦٨٤ هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ م.

٧٥- الفقيه والمتفقه، الحافظ المؤرخ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت (٤٦٣ هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦ م .

٧٦- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، عبدعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، ت (١١٨٠ هـ)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، دار

تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٠ هـ .

٨٨- مختصر المنتهى الأصولي، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ابن الحاجب المالكي، ت (٦٤٦هـ)، مطبوع مع شرحه: (بيان المختصر، ابن اللحام) ، و (شرح العضد).

٨٩- المختصر، ابن اللحام في أصول الفقه، علاء الدين علي بن محمد بن علي بن عباس بن شيان البجلي الدمشقي المعروف بابن اللحام، ت (٨٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز، مكة المكرمة.

٩٠- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران الدمشقي، ت (١٣٤٦هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠١ هـ، ١٩٨١ م .

٩١- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، نور الدين أبي الحسن علي بن سلطان محمد القاري الهروي، المعروف بملا قاري ت (١٠١٤هـ)، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: الأولى ، ١٤٢٢ هـ.

٩٢- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، ت (٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١١ هـ، ١٩٩٠ م .

التراث، الإمارات العربية المتحدة، ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

٨٢- لسان العرب، أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري، المعروف بابن المنظور، ت (٧١١هـ) ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض دار صادر، دار بيروت .

٨٣- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، الإمام جلال عبدالرحمن السيوطي ت (٩١١هـ) ، خرج أحاديث وعلق عليه: أبو عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ.

٨٤- اللمع في أصول الفقه، الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروز آبادي الشافعي، ت (٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م .

٨٥- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، ت (٧٢٨هـ)، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، ت (١٣٩٢هـ)، وساعده ابنه محمد، مكتبة ابن تيمية ، ط: الثانية .

٨٦- المحصول في أصول الفقه، أبي بكر محمد بن عبدالله بن محمد المعروف بابن العربي، ت (٥٤٣هـ)، تحقيق :حسين علي البدري، وسعيد عبداللطيف فودة، دار البيارق، عمان، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩ م.

٨٧- المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، ت (٦٠٦هـ)،

مرعب، فاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، لبنان ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٩٩- مقدمة ابن الصلاح (علوم الحديث)، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ابن الصلاح، ت (٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

١٠٠- المنحول من تعليقات الأصول، أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، ت (٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ.

١٠١- ميزان الأصول في نتائج العقول، علاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي، ت (٥٣٩هـ)، تحقيق: عبدالملك السعدي، مطبعة دار الخلود، العراق، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٠٢- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٠٣- نفائس الأصول في شرح المحصول، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن المشهور بـ (القرافي)، ت (٦٨٤هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط: الثانية، ١٤١٨هـ.

٩٣- المستصفى من علم الأصول، أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، ت (٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالشافى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

٩٤- مسلم الثبوت في أصول الفقه، محب الله بن عبدالشكور، ت (١١١٩هـ) مطبوع مع شرحه فواتح الرحموت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

٩٥- مسند الإمام أحمد، أبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني، ت (٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة، مصر.

٩٦- المسودة في أصول الفقه لآل تيمية، مجد الدين عبدالسلام بن تيمية وعبدالحليم بن تيمية وأحمد ابن تيمية، جمعها: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالغني، الحراني، الدمشقي، ت (٧٤٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المدني، القاهرة.

لمسودة في أصول الفقه، اسم المؤلف: عبد السلام + عبد الحليم + أحمد بن عبد الحليم آل تيمية، دار النشر: المدني - القاهرة،

٩٧- المعتمد في أصول الفقه، أبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، ت (٤٣٦هـ)، تحقيق: الشيخ خليل الميس، مكتبة الباز، مكة المكرمة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٩٨- مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت (٣٩٥هـ)، اعتنى به: د. محمد عوض

- ١٠٤- النكت على مقدمة ابن الصلاح ، اسم المؤلف: بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر ، تحقيق : د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، دار أضواء السلف، الرياض ، ط : الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١٠٥- نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول،جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الإسنوي ، ت (٧٧٢هـ)، عالم الكتب .
- ١٠٦- الوصول إلى الأصول،شرف الإسلام أبي الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادى، ت (٥١٨هـ)، تحقيق: د. عبدالحميد علي أبي زنيد، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م .
- ١٠٧- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر،الإمام الحافظ زين الدين محمد عبدالرؤوف المناوي، ت (١٠٣١هـ)، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

Receiving the news of acceptance and its impact on the fundamentalists

Amil Abdullah

Abstract this study addresses an important aspect of the protest against the Sunnis, its effect on fundamentalists, the acceptance of the news and its effect on fundamentalists, the aim of which is to achieve its purpose, and the statement of the consequences of the scientists' acceptance of it.

The study relied on original sources of fundamentalism, with the use of some relevant modern sources, and on proof of the position of fundamentalists, with direct documentation from their books.

The study showed that fundamentalists were not interested in the idea of liberating the term, and that it interacted among several concepts, and consequently it differed in the order of some effects on it, such as describing health or consensus, and it concluded that it was informed of the science, the possibility of the story of agreeing on its content, and working on establishing the rules of fundamentalism. And Jurisprudence.

Key words: Receive - News - the nation received - Public say